نسبة العموم والخصوص الوجهي في النحو والصرف

د. جفلا سعيد القرني
قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

نسبة العموم والخصوص الوجهي في النحو والصرف

د. جفلا سعيد القرني

قسم النحو والصرف وفقه اللغة – كلية اللغة العربية
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

تاريخ تقديم البحث: ١٨/ ٢/ ١٤٤٤ هـ تاريخ قبول البحث: ٥/ ٦/ ١٤٤٤ هـ

ملخص الدراسة:

توطدت العلاقة بين المنطق والدراسات النحوية في مظاهر كثيرة في المؤلفات النحوية، مما يشير إلى الأثر الواضح للمنطق في الدراسات اللغوية التي كانت في القرن الرابع الهجري، ولا سيما في التعليل والقياس، وظهر جل هذا الأثر في المصطلحات، والتعليلات المنطقية، والترتيب للموضوعات النحوية، داخل المؤلف الواحد.

ومن مظاهر تأثر النحو بالمنطق النسب الأربع، بما فيها نسبة العموم والخصوص الوجهي، اشتملت هذه الدراسة على مبحثين:

الأول: تأصيل هذه النسبة من الجانب النظري، وعلاقتها بقضايا السلب والإيجاب ومواطن ورودها في كتب النحو، والتعارض بين هذه النسبة ونسبة العموم والخصوص المطلق.

الثاني: الجانب التطبيقي لهذه النسبة في الدرس النحوي، وقد وردت هذه النسبة في الكليين بين المصطلحات إلا أنَّ أكثر ورودها كان في الأحكام.

الكلمات المفتاحية: النحو–المنطق– تأثر النحو بالمنطق– النسب الأربع– العموم والخصوص من وجه– الصرف.

The ratio of general and facial specificity in grammar and morphology

Dr. Jafla Saeed Al-Qarni
Department Grammar, Morphology and Philology – Faculty Arabic Language
Imam Muhammad bin Saud Islamic university

Abstract:

The relationship between logic and grammatical studies has been strengthened in many aspects in grammatical literature, indicating the clear impact of logic in linguistic studies that took place in the fourth century, particularly in reasoning and analogical deduction. Greatly affecting the terminology, logical explanations, and arrangement of grammatical topics.

Among the manifestations of grammar being affected by logic are the four ratios, including the ratio of generality and aspect specificity. This study included two chapters:

Chapter one: rooting this ratio from the theoretical point of view and the relationship to issues of negation and affirmation and the places where it is mentioned in grammar books, and the contradiction between this ratio and the ratio of generality and absolute specificity.

Chapter two: the applied aspect of this ratio in the grammatical lesson. This ratio was mentioned in the two terminologies; however, most of it was in the rulings.

key words: grammar - logic - grammar is affected by logic - the four ratios - generality and specificity from the point of view - morphology.

مقدّمة

الحمد لله حمدًا تستطيب به النعم، والصلاة والسلام على رسول الله، وبعد..

نُقلت اللغة من ألسنة العرب بدقة على أيدي النحويين الأوائل واللغويين، وكرس النحويون جهودهم في الهيكل التنظيمي الذي ترتكز عليه اللغة، فلم تؤلَّف كل هذه الكتب في النحو إلا على أساس علمي له منهجه الرياضي وخصائصه القائمة على قواعد وأصول، وعلى ما سمعوه من العرب، فيُحكَم على أسلوب ما بالصواب أو الخطأ وفق أصولهم النحوية التي اعتمدوها في تأسيس هذا العلم.

فنشأ عن ذلك كله علم النحو، الذي له نظرياته وأصوله المستمدة من القرآن الكريم، وكلام العرب: شعرًا ونثرًا، وكان للمنطق أثر في علم النحو من حيث المصطلحات، والاستدلال، والقياس، ومناهج التأليف، وكان لدخول المنطق في الدرس العربي أثراً واضحا في المصطلحات، وترجيح المسائل ببين النحويين، والخلاف بينهم، وفي التعليل للأحكام والقضايا وفي التأليف.

وتكمن أهمية الموضوع وأسباب اختياره فيما يلي:

١/ بيان تأثُّر النحو بالعلوم الأخرى، وبيان أثر المنطق في الدرس النحوي، فهذه النسبة تمثل نموذجًا واضحًا من العلاقة بين علمين هما النحو والمنطق.

٢/ إبراز هذه النسبة في كتب النحو، التي كان لها ورودها في الدرس النحوي، وإن كانت قد وردت عَرَضًا في كتبهم، فهذه الدراسة تبين أصول هذه النسبة وقواعدها.

٣/ تمثل هذه الدراسة نموذجا من العلاقة بين الكليين في الدرس النحوي، مما يعكس تأثر النحويين بالعلوم الأخرى وتنوع مشاربهم وسعة اطلاعهم.

أهداف الموضوع: وتظهر أهداف هذا الموضوع فيما يلي:

١/ يهدف هذا الموضوع إلى تحديد واحدة من النسب الأربع، وبيان تطبيقاتها في الدرس النحوي.

٢/ بيان قواعد هذه النسبة التطبيقية والنظرية في كتب النحو، وتوضيحها في هذه الدراسة، وإبراز الجانبين النظري والتطبيقي بشكل مفصل.

٣/ إبراز مصطلح منطقي، وهو نسبة العموم والخصوص الوجهي عند النحويين، سواء وردت بلفظها، أو وردت بمفهومها بين الكليين.

الدراسات السابقة:

نسبة العموم والخصوص المطلق في النحو والتصريف: دراسة تأصيلية تطبيقية، للباحث الدكتور: عبد العزيز بن علي الغامدي، بحث منشور في مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، العدد (٥٤)، محرم ١٤٤١هـ.

والفرق بين هذه الدراسة والدراسة التي تقدمت بها، أن هذه الدراسة درست إحدى النسب الأربع وهي نسبة العموم والخصوص المطلق، ودراستي

في نسبة أخرى وهي نسبة العموم والخصوص من وجه، فهو يدرس واحدة من النسب الأربع، وأنا أدرس النسبة المغايرة لها.

منهج البحث: المنهج الوصفي الاستقرائي، وذلك بوصف هذه النسبة وتتبُّعها واستقرائها في كتب النحو.

خطة البحث: يشتمل البحث على:

المقدمة.

التمهيد: تأثُّر النحو بعلم المنطق:

أولا: علاقة النحو بالمنطق.

ثانياً: النسب الأربع.

المبحث الأول: الدراسة النظرية لنسبة العموم والخصوص الوجهي.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لنسبة العموم والخصوص الوجهي.

الخاتمة، وفيها أبرز النتائج التي توصلت إليها.

ختامًا أسأل الله أن يتقبل هذا البحث وأن ينفع به الباحثين في هذا المجال، وأُجزل الشكر للمجلة وللقائمين عليها ولهيئة التحرير، إنَّه وليُّ ذلك والقادر عليه.

التمهيد أولا: علاقة النحو بالمنطق

العلاقة بين النحو وعلم المنطق لها تجلٍّ واضح في الدراسات النحوية، فالمنطق ميزان الفكر، واللغة هي القالب الذي يُصَبُّ فيه هذا الفكر.

فبين المنطق والنحو علاقات متشابهة في قوانينهما، فنجد قواعد النحو لها ما يناظرها ويتسق معها في قواعد المنطق، وأدرك المناطقة والنحاة العرب التشابه بين المنطق والنحو العربي، والتباين بينهما، مثل عمومية المنطق وخصوصية قواعد النحو(١).

والمناقشة الشهيرة التي جرت بين متى بن يونس والسيرافي، التي نقلها أبي حيان التوحيدي في كتابه المقابسات(٢) خير مثال على ذلك، والتي تفضي هذه المناقشة في نهاية الأمر إلى التأثير والتأثر والتقارب بين العلمين.

وعلم المنطق: هو: "قواعد عقلية تساعد على التصور والاستدلال بصورة صحيحة"(٣).

ومن الدلائل التي تشير إلى مظاهر تأثر النحو بعلم المنطق:

التبويب: كان التبويب لديهم مرتبًا في بعض الكتب ترتيبًا متسلسلًا ومنهجيًّا، ويستند النحويون في ذلك إلى التسلسل العقلي، فبعضهم رَتَّب على أقسام الكلمة، وأول من اعتمد هذا الأساس في تبويب كتابه: ابن

---

(١) تطور العلاقة بين المنطق الأرسطي والنحو العربي ٥٦.

(٢) ينظر: المقابسات ١٦٩.

(٣) مقدمة في علم المنطق، ١٠.

السراج في الأصول[١]، وبعضهم رَتَّب الموضوعات في كتابه على الموقع الإعرابي، فمثلًا: يبدأ بالمرفوعات، ثم المنصوبات، ثم المجرورات، كألفية ابن مالك.

والمصطلحات المشتركة ببين العلمين كالجنس: ويُستخدم عند النحويين للدلالة على الشيوع والعمومية[٢]، والفصل: في ضمير الفصل[٣]، والفصل بأجنبي بين جزأي الصلة[٤]، والنوع، والفاعل: وهو المسند إليه فعل تام[٥]، والمحمول: والمحمول في النحو قد ورد في المحمول على المعنى[٦]، والمحمول على اللفظ[٧].

والتعليلات المنطقية، وتناول القضايا: فالتعليلات المنطقية: ويُقصد بها إثبات صحة فرضية ما أو خطئها، فمن ذلك ما ذكره ابن جني[٨] في تعليل رفع الفاعل، لِمَ صار الفاعل مرفوعًا؟ لأنه ارتفع بفعله، وذكر في تعليل آخر

---

(١) ينظر: مناهج التأليف النحوي، ٨٤.

(٢) ينظر: معجم المصطلحات النحوية، ٥٥.

(٣) ينظر: المفصل للزمخشري، ١٢٣، وشرح التسهيل لابن مالك، ١٦٧/١، وشرح الكافية، ١٦٨/٢.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية، ٦٣/١، وشرح التسهيل لابن مالك، ٢٣٢/١، وشرح الأشموني، ٥٢٢/٢.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٧٦/٢.

(٦) ينظر: الخصائص، ٤٣٤/٢.

(٧) ينظر: التعريفات، ١٩٥.

(٨) ينظر: الخصائص، ١٧٤/١.

قوله: لِمَ صار المسند إليه الفعل مرفوعًا؟ لأن صاحب الحديث أقوى الأسماء، والضمة أقوى الحركات، فجعل الأقوى للأقوى.

وقد ظهرت هذه الأساليب في كتابَي أبي البركات الأنباري: أسرار العربية، والإنصاف، فكان أسلوبه في الكتابين قائمًا على الجدل والحوار في عرض الآراء النحوية، وتفسيرها وتحليلها(١).

ومن خلال هذه المظاهر يَثبت تأثر النحو بالمنطق، فالتقسيم العقلي للمسألة ومناقشتها يضبط المسألة ويحدد كثيرًا من جوانبها.

وقد ذكر الدكتور إبراهيم أنيس: "أنَّ النحاة العرب قد تأثروا بالمنطق الأرسطي، وأعجبوا به وترسموا خطاه، ولكن إحقاقا للحق، نرى من الضروري أن نشير هنا إلى موقف بعض النحاة العرب من المنطق، ونفورهم من مسايرة المناطقة في بحوثهم"(٢).

ومن النحويين من رفض تأثر النحو بالمنطق على اعتبار أنَّ النحو له منطقه الخاص به، الذي يحكمه، وهو غير المنطق الذي قامت عليه اليونانية، فالمنطق اليوناني وضع على لغة أهلها، أما النحو العربي فهو منطق مسلوخ من العربية وفق معطياتها ومستوياتها التعبيرية(٣).

---

(١) ينظر: مناهج التأليف النحوي، ١٤٤.

(٢) من أسرار اللغة ١١٩-١٢٠.

(٣) ينظر: ضوابط الفكر النحوي ٦٤/١.

إلا أنَّ تأثر النحو بالمنطق يعتبر من مظاهر تأثر العلوم بعضها ببعض، وكل إنسان منطقي بالطبع الأول[١].

فالأصول النحوية والمعايير النحوية التي اعتمدها النحويون الأوائل ماهي إلا مستمدة من علم الكلام والحديث والفقه، وهي أصول مرتبطة بما جاء في المنطق، قال تمام حسان في ذلك: "أما النحو العربي، فإن أثر المنطق فيه يبدو من جانبين اثنين؛ أولهما جانب المقولات، وتطبيقها في التفكير النحوي العام، وثانيهما الأقيسة والتعليلات في المسائل النحوية الخاصة، مع ما يساير ذلك من محاكاة التقسيمات اللغوية"[٢].

ومن مظاهر تأثر النحو بعلم المنطق، النسب الأربع، التي سأستطرد القول فيها في المبحث الثاني من هذا التمهيد.

(١) ينظر: المقابسات ١٧١.

(٢) مناهج البحث في اللغة ١٧-١٨.

ثانيا: النسب الأربع بين كليين

الكُلِّيَّان لا بد أن يكون بينهما واحدة من النسب الأربع.

المقصود بالكُلِّيَّان، مثنى كُلِّي ويقصد بالكُلِّي: وهو: "المفهوم الذي لا يمتنع صدقه على أكثر من واحد، كالإنسان والحيوان"(١). فالكلي هو ما يندرج تحته أجزاء أو أفراد، وتكون هذه الأفراد متساوية من حيث صدق الكلي عليها(٢).

المقصود بالنسبة: هي العلاقة بين الكليات، فكل كلي لديه أربع علاقات محتملة مع كلي آخر(٣).

هذه العلاقات هي ما يسمى بالنسب الأربع.

النسبة الأولى: نسبة التباين:

وهي النسبة: "التي بين معنى ومعنى آخر مخالف له في المفهوم، ولا ينطبق أي واحد منهما على أي فرد مما ينطبق عليه الآخر"(٤).

ومن أمثلة هذه النسبة عند المناطقة: التباين الذي بين الإنسان والحجر، فكل ذات ثبتت لها الإنسانية انتفت عنها الحجرية، وكل ما ثبت عنه أنه حجر انتفى كونه إنسانًا(٥).

---

(١) التمهيد في علم المنطق ٣٧.

(٢) ينظر: مقدمة في علم النطق ٤٦.

(٣) ينظر: مقدمة في علم النطق ٥٠.

(٤) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، ٧٠.

(٥) ينظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي، ٣٨.

وكذلك التباين بين الإنسان والفرس[١].

ومن أمثلة هذه النسبة عند النحويين: النكرة والمعرفة، فالنكرة هي ما عرفها ابن السراج بقوله: "كل اسم عم اثنين فما زاد فهو نكرة، وإنما سمي نكرة: من أجل أنك لا تعرف به واحدًا بعينه إذا ذُكر"[٢].

والمراد بالمعرفة: "ما خَص واحدًا من الجنس، لا يتناول غيره، وذلك متعلق بمعرفة المخاطب دون المتكلم؛ إذ قد يذكر المتكلم ما هو معروف له، ولا يعرفه المخاطب، فيكون منكورًا، كقول القائل لمن يخاطبه: "في داري رجل"، و"لي بستان"، وهو يعرف الرجل والبستان، وقد لا يعرفه المتكلم أيضًا، نحو قولك: "أنا في طلب غلام أشتريه، ودارٍ أكتريها"، ولا يكون قصده إلى شيء بعينه"[٣].

فكل ما ثبت أنَّه معرفة فلا يصدق عليه أنَّه نكرة، وكل ما ثبت أنَّه نكرة انتفى عنه التعريف.

ومن ذلك التباين بين الاسم المظهر، والمضمر، وهذا التباين بينهما أوجب ألا يؤكد أحدهما الآخر[٤].

---

(١) ينظر: تسهيل المنطق، ٢٠.

(٢) الأصول لابن السراج، ١٤٨/١.

(٣) شرح المفصل، ٨٥/٥.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه، ١٥١/٣.

النسبة الثانية: نسبة التساوي:

وهي النسبة التي: "تكون بين المفهومين اللذين يشتركان في إتمام أفرادهما، كالإنسان والضاحك، فإن كل إنسان ضاحك، وكل ضاحك إنسان"(١).

فالكُلِّيَّان اللذان لا يفترقان، بل يَصدق كل منهما على جميع ما يَصدق عليه الآخر، فهما متساويان(٢).

فإذا كانا لا يفترقان البتة فالنسبة بينهما التساوي، ومن أمثلة هذه النسبة عند المناطقة: الإنسان والناطق، فإن الذات إذا ثبتت لها الإنسانية ثبتت لها الناطقية، وإذا ثبتت لها الناطقية ثبتت لها الإنسانية(٣).

فكل إنسان ناطق، وكل ناطق إنسان، فالنسبة بينهما هي المساواة.

ومن أمثلة هذه النسبة عند النحويين: الجر بالفتحة والممنوع من الصرف، فكل ما يُجر بالفتحة فهو اسم ممنوع من الصرف، وكل اسم ممنوع من الصرف يُجر بالفتحة(٤).

وكذلك الأفعال الخمسة والرفع بثبوت النون، فكل الأفعال الخمسة تُرفع بثبوت النون، وكل ما يُرفع بثبوت النون من الأفعال الخمسة(٥).

---

(١) التمهيد في علم المنطق، ٣٩.

(٢) ينظر: تسهيل المنطق، ٢٠.

(٣) ينظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي، ٣٨.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٤١/١.

(٥) ينظر: اللباب للعكبري، ١٠٦/١.

ومن أمثلة نسبة التساوي: الفعل الأمر المعتل الآخر، وجزم الفعل المضارع المعتل الآخر، قال ابن السراج: "وإنما تساوى الوقف في الأمر للجزم؛ لأنهما استويا في اللفظ الصحيح، فلما كان ذلك في الصحيح على لفظٍ واحدٍ جعلوا المعتل مثل الصحيح فقالوا: ارمِ واغزُ، كما قالوا: لم يرمِ ولم يغزُ، وقالوا: اضربا واضربوا، كما قالوا: لم يضربا، ولم يضربوا"(١).

النسبة الثالثة: نسبة العموم والخصوص المطلق:

وهي النسبة التي: "بين معنى، ومعنى آخر مخالف له في المفهوم، وذلك من جهة أنَّ أحدهما ينطبق على كل ما ينطبق عليه الآخر من أفراد دون العكس، والثاني ينطبق فقط على بعض الأفراد التي ينطبق عليها قرينه، مثلهما كمثل دائرتين، دائرة كبرى وفي ضمنها دائرة صغرى"(٢).

ومن أمثلة هذه النسبة في المنطق: الحيوان والإنسان، فالحيوان أعم مطلقًا، والإنسان أخص مطلقًا، فكل حيوان إنسان، وبعض الحيوان إنسان، وعلامة نسبة العموم والخصوص مطلقًا: صحة حمل أحدهما على الآخر كليًّا، وحمل الآخر عليه جزئيًّا(٣).

---

(١) ينظر: الأصول لابن السراج، ١٦٤/٢.

(٢) ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، ٤٤.

(٣) ينظر: تقريب التهذيب في علم المنطق، ٥٤.

ومن أمثلتها: العبادة والصلاة، فكل صلاة يصدق عليها أنَّها عبادة، وما يصدق عليه أنَّه عبادة لا يلزم أن يصدق عليه أنه صلاة؛ إذ قد تكون العبادة: صومًا أو نحوها[١]، فكل صلاة عبادة، وليس كل عبادة صلاة.

ومن أمثلتها عند النحويين: الفاعل والمرفوع، فكل فاعل مرفوع[٢]، وليس كل مرفوع فاعلًا[٣].

فالمرفوع هو الأعم مطلقًا، والفاعل هو الأخص مطلقًا.

النسبة الرابعة: وهي نسبة العموم والخصوص الوجهي، وهي صلب هذه الدراسة ومحورها.

(١) ينظر: التقرير والتحبير لابن الموقت الحنفي، ١٧٦/١، ونسبة العموم والخصوص المطلق في النحو والتصريف دراسة تأصيلية تطبيقية، ٣٩٧.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج، ٣٥/١، وعلل النحو، ٢٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك، ١٠٥/٢، والتذييل والتكميل، ١٤٩/٥.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج، ٥٨/١.

المبحث الأول: الدراسة النظرية لنسبة العموم والخصوص الوجهي

أ- التعريف بهذه النسبة:

هذه النسبة تقع بين كُلِّيَّين بأن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه، أي: "أن يفارق كل واحد منهما في بعض الصور، فكل من الكُلِّيَّين أعم من وجه، والنسبة بينهما العموم والخصوص من وجه"(١).

وعرف هذه النسبة جمال الدين الإسنوي فقال: "وهما اللذان يجتمعان في صورة وينفرد كل منهما عن الآخر في صورة كالحيوان والأبيض"(٢).

بمعنى أن العموم والخصوص من وجه تصادُق الكُلِّيَّين في فرد، وافتراق كل واحد منهما في الآخر، فتكون هناك ثلاث مواد: مادة الاجتماع، ومادة الافتراق من الطرف الأول عن الثاني، ومادة الافتراق من الطرف الثاني عن الأول(٣).

كالإنسان والأبيض؛ فإنهما يجتمعان في الإنسان الأبيض، ويفترق الطرف الأول (الإنسان) عن الطرف الثاني (الأبيض)، في الزنجي فهو إنسان أسود، ويفترق الطرف الثاني (الأبيض) عن الطرف الأول (الإنسان) في الثلج(٤).

---

(١) تسهيل المنطق، ٢٠.

(٢) التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، ٥٠٧.

(٣) ينظر: تقريب التهذيب في علم المنطق، ٥٤-٥٥.

(٤) ينظر: آداب البحث والمناظرة للشنقيطي، ٣٩، والتقرير والتحبير لابن الموقت الحنفي، ١٧٦/١.

وأمثلة نسبة العموم والخصوص الوجهي عند النحويين ستكون في الدراسة التطبيقية من هذا البحث.

وقد يحدث التباس بين العموم والخصوص المطلق، والعموم والخصوص الوجهي، ونفرق بينهما بأن العبارة الخاصة بنسبة العموم والخصوص المطلق تقبل إحدى الجملتين أن تكون جملة كلية، ولا تقبل الأخرى، أما العموم والخصوص الوجهي فكلتا الجملتين لا تقبل الكلية، وتقبل التبعيض(١).

ومثال العموم والخصوص المطلق: كل إنسان حيوان، وبعض حيوان إنسان، أو بعبارة أخرى: وليس كل حيوان إنسانًا، فالجملة الأولى كلية، ولا تقبلها الجملة الأخرى، فهذا عموم وخصوص مطلق(٢).

وأما مثال العموم والخصوص الوجهي: فمثل الطير والأسود(٣)، فتكون الجملتان: ليس كل طير أسود، وليس كل أسود طيرًا، يجتمعان في الغراب، ويفترق الطير عن الأسود في البط الأبيض، ويفترق الأسود عن الطير في الصوف الأسود، فالجملتان ليستا جملتين كليتين، وتقبلان التبعيض مثل: بعض الطير أسود، وبعض الأسود طير.

---

(١) ينظر: مقدمة في علم المنطق، ٥٣.

(٢) ينظر: تقريب التهذيب في علم المنطق، ٥٤.

(٣) ينظر: التمهيد في علم المنطق، ٣٩.

ب- تأصيل هذه النسبة:

وهذا المطلب يوضح كيف قُعِّد لهذه النسبة وحُددت معالمها، ويشمل:

١: صياغتها:

تقدَّم في التعريف بهذه النسبة أنها تقع بين كُلِّيَّين بينهما عموم وخصوص من وجه، فيشمل كل واحد منهما بعض أفراد الآخر، ويفترق كل واحد منهما في عموم ينفرد به عن الآخر.

وتبدأ جملتا العموم والخصوص الوجهي في كتب المنطق بعبارة: (ليس كل)، فتكون جزئية سالبة، وتنفي الحكم، أو (بعض)، فتكون جزئية موجبة.

والقضية الجزئية هي: "التي يكون موضوعها كليًّا وقد حُكم فيها على بعض الأفراد، مثل: بعض المعادن ليس خشبًا؛ فسُميت جزئية لأن الحكم فيها على بعض الأفراد"(١).

نحو قولهم: "بعض الحيوان أبيض، وبعض الأبيض حيوان"(٢)، فهذه جزئية موجبة، "وبعض الحيوان ليس بأبيض، وبعض الأبيض ليس بحيوان"(٣)، هذه جزئية سالبة، بمعنى: ليس كل حيوان أبيض، وليس كل أبيض حيوانًا.

٢: قضايا السلب والإيجاب في هذه النسبة:

النسب الأربع هي الميزان الذي يوزن به، ويُعرَف به الصادق والكاذب من القضايا.

---

(١) المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، ١٠٢.

(٢) خلاصة المنطق، ٩٧.

(٣) خلاصة المنطق، ٩٧.

فكلتا الجملتين في هذه النسبة إما أن تكون سالبة جزئية، أو موجبة جزئية، فالقضية الجزئية الموجبة والسالبة تأتي بسور، والمقصود بالسور: "اللفظ الدال على الإحاطة بجميع الأفراد أو بعضها إيجابًا أو سلبًا"[١].

فالسور الجزئي الموجب يأتي بألفاظ مثل: "بعض، قسم، فريق"، والسور الجزئي السالب يأتي بألفاظ كثيرة، تتلخص في أن يجمع في القضية بين سور جزئي أداة من أدوات النفي، فيوجد في القضية بعض، وليس، سواء تقدم النفي على السور الجزئي أو تأخر، مثل الجمع بين: (بعض، وليس)، والجمع بين أي سور جزئي وأي أداة من أدوات النفي، فيسبق النفي أي أداة من أدوات العموم مثل: (ليس كل)، و(ليس جميع)، ومن أمثلة ذلك: ليس كل بناء مسجدًا، ما كل بيضاء شحمة، ولا كل حمراء لحمة[٢].

فتكون أداة السلب جزءًا من سور القضية، ولو قسنا على صياغتها ما ورد في النحو، مثل: بعض الفاعل يكون مصدرًا مؤولًا، كما في قوله تعالى[٣]: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾[٤]. فهذه جزئية موجبة.

---

(١) ينظر: آداب المناظرة، ٨١، والمنطق والنحو الصوري، ١٣.

(٢) ينظر: ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، ٧٠-٧١.

(٣) سورة العنكبوت: ٥١.

(٤) ينظر: المساعد على تسهيل الفوائد، ٣١٦/١.

وبعض المصدر المؤول ليس بفاعل[١]، كما في قوله تعالى[٢]: ﴿أَيَّامًا مَّعْدُودَاتٍۚ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَۚ وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥۚ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ فهذه جزئية سالبة.

٣: نقيض هذه النسبة:

يناقض نسبة العموم والخصوص من وجه، التباين الجزئي[٣]، والتباين الجزئي هو: "صدق أحدهما بدون الآخر في الجملة، لصدق كل من النقيضين مع عين الآخر، ومرجعه إلى السالبة الجزئية من الطرفين"[٤]، والدليل على صدق هذا التناقض بينهما، في مثال: السيف والصارم، يجتمعان في السيف القاطع أو الصارم، ويفترق السيف عن الصارم في السيف غير القاطع، ويفترق الصارم عن السيف: في الصارم من غير جنس السيف[٥].

ومثلها أيضًا: لا إنسان ولا أبيض، متباينان تباينًا جزئيًّا[٦]، فيجتمعان في الفرس الأسود، ويفترق (لا إنسان) عن (لا أبيض) في الفرس الأبيض، ويفترق (لا أبيض) عن (لا إنسان) في الإنسان الأسود.

---

(١) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٢٦٧/١، والتذييل والتكميل، ٢٥٠/٣.

(٢) سورة البقرة: ١٨٤.

(٣) ينظر: تيسير التحرير شرح كتاب التحرير في أصول الفقه، ١٧٩/١.

(٤) ينظر: فصول البدائع في أصول الشرائع، ٨٧/١.

(٥) ينظر: شرح السلم المنورق للأخضري، ٤٦.

(٦) ينظر: تيسير التحرير شرح كتاب التحرير في أصول الفقه، ١٧٩/١.

ويقاس على الأمثلة السابقة، مثال التباين الجزئي في النحو:

ما ليس باسم وما ليس بحرف: متباينان تباينًا جزئيًا، ويجتمعان في الفعل، ويفترق (ما ليس باسم) عن (ما ليس بحرف) في الحرف، ويفترق (ما ليس بحرف)، عن (ما ليس باسم) في الاسم.

ج- تعارض هذه النسبة مع نسبة العموم والخصوص المطلق في بعض الكليات:

الغاية من هذه النسبة هي إبراز التشابه بين كُلِّيَّين، وبيان مواطن الافتراق بينهما، فيختص كل واحد منهما عن الآخر بأمر، ولكن هذه النسبة قد تتعارض مع نسبة العموم والخصوص المطلق عند النحويين:

فمن الكليات التي يجوز أن يكون بينها عموم وخصوص مطلق، وعموم وخصوص من وجه:

أولًا: المبتدأ والمعرفة:

المبتدأ يغلب عليه أنه يكون معرفة، وهو ما قاله عنه السهيلي: "وحد المبتدأ أن يكون معرفة، أو مخصوصًا، وإلا فلا فائدة في الإخبار عنه"(١).

وعلة تعريف المبتدأ؛ لأنه محكوم عليه، والحكم على الشيء لا يكون إلا بعد معرفته، ولا بد من تقديم عقليته ليكون الحكم متحققًا(٢).

---

(١) نتائج الفكر، ٣١٥.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي، ٢٥٨/١، وشرح المقدمة الكافية لابن الحاجب، ٣٥٦/٢.

فعلى هذا الحد الذي أقره السهيلي للمبتدأ، يكون بين المبتدأ والمعرفة عموم وخصوص مطلق، فكل مبتدأ معرفة، نحو: "زيدٌ في داره"، وليس كل معرفة مبتدأ نحو: "أقائم زيدٌ؟".

وقد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه؛ لأن هناك مسوغات للابتداء بالنكرة، فيجوز أن يكون المبتدأ نكرة إذا تخصص بوجهٍ ما، كقوله تعالى[1]: ﴿وَلَا تَنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكَٰتِ حَتَّىٰ يُؤۡمِنَّۚ وَلَأَمَةٞ مُّؤۡمِنَةٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكَةٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَتۡكُمۡۗ وَلَا تُنكِحُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ حَتَّىٰ يُؤۡمِنُواْۚ وَلَعَبۡدٞ مُّؤۡمِنٌ خَيۡرٞ مِّن مُّشۡرِكٖ وَلَوۡ أَعۡجَبَكُمۡۗ أُوْلَٰٓئِكَ يَدۡعُونَ إِلَى ٱلنَّارِۖ وَٱللَّهُ يَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱلۡجَنَّةِ وَٱلۡمَغۡفِرَةِ بِإِذۡنِهِۦۖ وَيُبَيِّنُ ءَايَٰتِهِۦ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ﴾، فجاء المبتدأ هنا نكرة موصوفة، وهي إحدى المسوغات[2]، ومن المسوغات أن تسبق بنفي كقولهم: لا لغو فيها، وما رجل عندنا[3].

فليس كل مبتدأ معرفة، كالأمثلة السابقة، وليس كل معرفة مبتدأ، نحو: "أقائم زيدٌ؟".

ثانيًا: المفعول المطلق والمصدر:

قد يكون بينهما عموم وخصوص مطلق، وقد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه، فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق، فيكون كل

---

(١) سورة البقرة: ٢٢١.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٢٩٠/١، وارتشاف الضرب، ١١٠٠/٣، والتصريح للأزهري، ٢١٠/١.

(٣) ينظر: نتائج الفكر، ٣١٥، وارتشاف الضرب، ١١٠٠/٣، ومغني اللبيب، ٥٣٩/٢.

مصدر مفعولًا مطلقًا، وليس كل مفعول مطلق مصدرًا، وذلك ما قاله الأشموني: "إذ المصدر أعم مطلقًا من المفعول المطلق؛ لأن المصدر يكون مفعولًا مطلقًا، وفاعلًا، ومفعولًا به، وغير ذلك، والمفعول المطلق لا يكون إلا مصدرًا؛ نظرًا إلى أن ما يقوم مقامه مما يدل عليه خلف عنه في ذلك وأنه الأصل"(١).

فالأعم المطلق هو المصدر، والأخص المطلق هو المفعول المطلق.

وقد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه، من حيث: ليس كل مصدر ينصب على أنه مفعول مطلق، ومن ذلك ما وضحه ابن السراج في الإخبار عن المصدر، والذي يجوز أن تخبر عنه من المصادر ما جاز أن يقوم مقامَ الفاعل كما كان ذلك في الظروف، قال الله تبارك وتعالى(٢): ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾، فإذا أخبرتَ عنه بالألف واللام قلت: "الضاربك أنا ضَرْبٌ شديدٌ"، أي: "الذي ضربتكه ضربٌ شديدٌ"(٣).

ففي الآية القرآنية نفخة: نائب فاعل(٤)، وفي المثال الثاني: الضاربك جاء مبتدأ، وضرب: خبر للضمير.

وليس كل مفعول مطلق مصدرًا، ومن ذلك ما بينه ابن يعيش، من أن هناك ما ينوب عن المصدر ويعرب على أنه مفعول مطلق، فيعمل فيما كان

---

(١) شرح الأشموني، ٢/١٩٥.

(٢) سورة الحاقة: ١٣.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج، ٢/٢٩٧-٢٩٨.

(٤) ينظر: معاني القرآن للزجاج، ٥/٢١٦.

في معناه وإن لم يكن جاريًا عليه، وهو على ضربين: أحدهما أن يكون من لفظ الفعل وحروفه، أي: أن فيه حروف الفعل، والثاني ما لا يكون فيه لفظ الفعل، ولا فيه حروفه، فالأول: قوله تعالى[1]: ﴿وَٱذۡكُرِ ٱسۡمَ رَبِّكَ وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ [2].

والثاني: وهو ما لا يلاقي الفعل في الاشتقاق، بأن يكون من غير لفظه، وإن كان معناهما متقاربًا، نحو قولك: "شنئته بغضًا"، و"قعدت جلوسًا"[3].

قال الصبان في حاشيته: "أما إذا نظرنا إلى أنَّ القائم مقامه يعطى حكمه ويعتبر اعتباره كان بينهما العموم والخصوص الوجهي"[4].

ثالثا: الحال والنكرة:

قد يكون بين النكرة والحال عموم وخصوص مطلق، وقد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه، فيكون بينهما عموم وخصوص مطلق، من حيث إنَّ كل حال نكرة، وسبب مجيء الحال نكرة: أنَّ الحال مضارعة ومشابهة للتمييز، والتمييز نكرة، فكان حق الحال التنكير[5]، وأصل الحال هي خبر في

---

(١) سورة المزمل: ٨.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ١١١/١.

(٣) ينظر: شرح المفصل، ١١٣/١.

(٤) حاشية الصبان، ١٦٠/٢.

(٥) ينظر: الكتاب، ٣٧٧/١، علل النحو، ٣٧١، وشرح المفصل، ٦٢/٢، وشرح التسهيل لابن مالك، ٣٢٥/٢، وشرح الكافية، ٦٤١/١.

المعنى، والخبر نكرة[1]، وليس كل حال نكرة، من ذلك ما قاله أبو البركات الأنباري: "لأنَّ الحال جرى مجرى الصفة للفعل، ولهذا سماها سيبويه نعتًا للفعل، والمراد بالفعل المصدر الذي يدل الفعل عليه وإن لم تذكره. ألا ترى أن جاء يدل على مجيء. وإذا قلت: جاء راكبًا، دل على مجيء موصوف بركوب. فإذا كان الحال يجري مجرى الصفة للفعل وهو نكرة، فكذلك وصفه يجب أن يكون نكرة"[2].

وقد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه، فليس كل حال نكرة، وقد تأتي معرفة، ومثال على ذلك ما جاء في قول الشاعر[3]:

فأرْسَلَهَا العِراكَ ولم يَذُدْهَا ولم يُشْفِقْ على نَغَصِ الدِّخالِ

فهذه معارف وضعت موضع النكرات، وليس كل نكرة حالًا، فقد تكون صفة، وقد تكون تمييزًا، وقد تكون خبرًا، ومن ذلك ما قاله ابن الورَّاق: "الحال هي مضارعة للتمييز؛ لأنك تبين بها، كما تبين بالتمييز نوع المميز، فلما اشتركا فيما ذكرناه، وكان التمييز نكرة، وجب أن تكون الحال نكرة. وإنما قبح الحال من النكرة، إذا قلت: جاءني رجل ضاحك، فأجريت (ضاحكًا) نعتًا لـ(الرجل)، ثم لو قلت: جاءني رجل ضاحكًا، فنصبت

---

(١) ينظر: شرح المفصل، ٢/٦٢-٦٣.

(٢) أسرار العربية، ١٩٣.

(٣) البيت للبيد بن ربيعة في ديوانه، ١٠٨، وينظر: الكتاب، ١/٣٧٢، وأمالي ابن الشجري، ٣/٢١، وشرح المفصل، ٢/٦٢، وشرح الكافية، ١/٦٤٤. وهو غير منسوب في: المقتضب، ٣/٢٣٧، وأسرار العربية، ١٩٣.

(ضاحكًا) على الحال، كان معنى الحال ومعنى الصفة واحدًا؛ لأنك إذا قلت: جاءني رجل ضاحك، فليس يجب أن يكون في حال الخبر ضاحكًا"[1].

رابعا: الصفة والاشتقاق:

الصفة والاشتقاق قد يكون بينهما عموم وخصوص مطلق، وهذا ما بينه ابن يعيش بأنَّ الصفة لا تكون إلا مأخوذة من فعل، أو راجعًا إلى معنى الفعل، وذلك كاسم الفاعل، نحو: "ضارب" و"آكل"، و"شارب"، وكاسم المفعول، نحو: "مَضْروب"، و"مَشْروب"، أو صفة مشبَّهة باسم الفاعل، نحو: "حَسَن"، و"شديد"، وذلك ليدلَّ باشتقاقه على الحال التي اشتُقَّ منها ممَّا لا يُوجَد في مُشاركه في الاسم، فيتميز بذلك[2].

فكل صفة مشتق، وليس كل مشتق صفة.

وقد يكون بينهما عموم وخصوص من وجه: فيختص النعت بأنه يكون جامدًا مؤولًا بالمشتق، ومن ذلك المصادر التي وصف بها مع التأويل بمشتق فقالوا: هذا رجلٌ عدلٌ، وهذا رجلٌ رضًا، وكذلك الوصف باسم الإشارة: مررت بزيد هذا[3].

---

(١) علل النحو، ٣٧١.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ٤٨/٣.

(٣) ينظر: الكتاب، ٦/٢، والأصول لابن السراج، ٣٢/٢، وشرح المفصل، ٥٠/٣، وشرح الأشموني، ١١٨/٣، والتصريح للأزهري، ١١٧/٢.

وقد يكون المشتق غير صفة، ومن ذلك: الخبر المشتق كما في: "زيد ضارب"[١]، والحال المشتقة نحو: "جاء زيد راكبًا"[٢].

فيجوز أن يقال: ليس كل صفة مشتقًّا، وليس كل مشتق صفة.

خامسًا: الإعلال والإبدال:

يجوز أن يكون بينهما عموم وخصوص مطلق، فالإعلال هو تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب، والحذف، والإسكان، وحروفه: الألف والواو والياء[٣].

والإبدال: أن تقيم حرفًا مقام حرف، إما ضرورة، وإما صنعة واستحسانًا[٤].

والبدل على ضربين: "بدلٌ هو إقامة حرف مقام حرف غيره، نحو تاء "تخمة" و"تكأة"، وبدلٌ هو قلب الحرف نفسه إلى لفظ غيره على معنى إحالته إليه، وهذا إنما يكون في حروف العلة التي هي الواو والياء والألف"[٥].

فكل إعلال إبدال نحو: (قال، ورمى)، فأصل (قال) القول، فأبدلت الواو هنا ألفًا، وأصل (رمى) الرمي، فأبدلت الياء هنا ألفًا[١]، وليس كل إبدال

---

(١) ينظر: شرح المفصل، ٨٧/١.

(٢) ينظر: شرح المفصل، ٥٥/٢.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي، ٦٦/٣.

(٤) ينظر: شرح المفصل، ٧/١٠.

(٥) شرح المفصل، ٧/١٠.

إعلالًا؛ لأن الإبدال اختص بإبدال حرف صحيح مكان حرف صحيح آخر نحو: ادكر، واصطبر، واضطجع[٢].

يجوز أن يكون بينهما عموم وخصوص من وجه: فيجتمعان في نحو: قال، ورمى.

وينفرد الإبدال في نحو: اصطبر، وادكر، واضطجع.

وينفرد الإعلال في نحو: يقول، ويبيع[٣].

فليس كل إعلال إبدالًا، وليس كل إبدال إعلالًا.

د- الصياغة التي وردت بها هذه النسبة عند النحويين:

وردت عند النحويين على طرق متعددة:

أولًا: أن ترد مصرحة بلفظ العموم والخصوص من وجه، وهو ما أورده ابن مالك في شرح التسهيل قائلًا: "ولما كان لهذا الصنف من الأعلام **خصوص من وجه، وشياع من وجه،** جاز في بعضها أن يستعمل تارة معرفة فيعطى لفظه ما تعطاه المعارف الشخصية، وأن يستعمل تارة نكرة فيعطى لفظه ما تعطى النكرات، والطريق في ذلك كله السماع"[٤].

---

(١) ينظر: الكتاب، ٢٣٨/٤، والمقتضب، ٨٣/١، والأصول لابن السراج، ٢٥١/٣، وتوجيه اللمع، ٣٣٩، والممتع، ٢٨٧، وشرح المفصل، ٧/١٠.

(٢) ينظر: الكتاب، ٢٣٩/٤، والأصول لابن السراج، ٢٧١/٣، والممتع، ٢٣٧، وشرح الكافية الشافية، ٢٥١٨/٤.

(٣) ينظر: المقتضب، ٨٣/١، والممتع، ٢٩٣، وشرح الشافية للرضي، ١١٤/٣.

(٤) شرح التسهيل لابن مالك، ١٨٣/١.

يقصد ابن مالك في هذا النص عَلَم الجنس، فيصدق عليه أنه نكرة، ويجوز أن يكون علمًا، كالعلم الشخصي، فيتفق مع العلم الشخصي في أمور منها: أنَّه لا يضاف، ولا يعرف بأل، ولا ينعت بالنكرة، ويصح الابتداء به، وتنصب النكرة بعده على الحال كباقي المعارف، نحو: "هذا أسامة مقبلًا"، ويرد أيضًا ممنوعًا من الصرف للعلمية وتاء التأنيث كما في أسامة، وثعالة[1]، فيصدق عليه بناء على هذا أن يكون معرفة.

ويفترق عن المعرفة ويجوز له أن يكون نكرة من حيث المعنى، وشياعه في كل ما هو من جنسه، قال ابن يعيش: "وهي من جهة المعنى نكرات، لشياعها في كل واحد من الجنس، وعدم اختصاصها شخصًا بعينه دون غيره"[2].

فالأخص من وجه: أن العلم الجنسي معرفة تصدق عليه أحكام المعرفة، والأعم من وجه: أن العلم الجنسي يشيع في كل واحد من جنسه، فالأسامة يصدق على كل أسد.

ثانيًا: وردت هذه النسبة على اعتبار أنها قضية سالبة جزئية، ومن ذلك أن ابن الورَّاق أورد هذه النسبة بقضية سالبة جزئية، فقال: "**إذ كان ليس**

---

(١) ينظر: شرح المفصل، ٣٥/١، وشرح الأشموني، ١٦٤/١، والتصريح للأزهري، ١٣٨/١، وهمع الهوامع، ٢٨١/١.

(٢) شرح المفصل، ٣٥/١، وينظر: شرح الأشموني، ١٦٤/١، والتصريح للأزهري، ١٣٨/١.

كل اسم مؤنث مؤنثًا بعلامة"[1]، مثل: زينب، ويقابلها: ليس كل علامة للمؤنث تدخل على الاسم المؤنث، مثل: طلحة.

قال المبرد: "قيل له: ليس كل فعل متصرفًا، وإنَّما علينا أن نوجدك أنَّها فعل بالدليل الذي لا يوجد مثله"[2]. يقابلها: ليس كل متصرف فعلًا.

قال الزجاجي: " وليس كل حركة إعرابًا"[3]. ويقابلها: ليس كل إعراب بالحركة.

ثالثًا: التفريق بين هذه النسب الأربع، فقد نقل أبو حيان عن شيخه أبي الحسن بن الضائع التعريف بالنسب الأربع مع التمثيل على ذلك، وهذه قد فصلت القول فيها في التمهيد وسأكتفي بما أورده أبو حيان عن شيخه، فيما يخص نسبة العموم والخصوص من وجه، قال: "أن يكون أحد المعنيين أو المعاني أعم من وجهٍ وأخص من وجهٍ، كإنسانٍ وأبيض، فتُدخل كلًّا على كل واحد من الاسمين، وتُخبر عنه بالثاني، فيكذب كلٌّ من الكلامين، كقولك: كل إنسانٍ أبيض، فهذا كذبٌ لأن الزنجي إنسانٌ، وليس بأبيض. وكذا: كل أبيض إنسانٌ، فإن كثيرًا من الحيوان أبيض، وليس بإنسانٍ"[4].

رابعًا: ألفاظ هذه النسبة والعلاقة بين طرفيها من حيث قضايا السلب والإيجاب، ومن ذلك ما أورده ابن سيده في كتابه المخصص، فقد وضع

---

(١) ينظر: علل النحو، ٤٨٦.

(٢) المقتضب، ٨٧/٤.

(٣) الإيضاح في علل النحو، ٩١. وهذه ناقشت مسألتها في التمهيد.

(٤) التذييل والتكميل، ١٠٣/٢-١٠٤.

عنوانًا سماه: (باب الألفاظ الدالة على العموم والخصوص)، وهذه الألفاظ هي: كل، وأجمعون، وأكتعون، وأبصعون، وبعض، وأي، فأول هذه الألفاظ: (كل) لفظة صيغت للدلالة على الإحاطة والجمع، و(بعض) لفظة صيغت للدلالة على الطائفة لا على الكل، فهاتان اللفظتان دالتان على معنى العموم والخصوص، و(كل) نهاية في الدلالة على العموم، و(بعض) ليست بنهاية في الدلالة على الخصوص(١).

خامسًا: ورد عند النحويين أيضًا لفظا الأخص والأعم في باب المعرفة والنكرة، وهو ما ذكره المبرد: بأن الجسم نكر، وهو أخص من شيء، كما أن حيوانًا أخص من جسم، وإنسانًا أخص من حيوان، ورجلًا أخص من إنسان والمعرفة: ما وضع على شيء دون ما كان مثله، نحو: زيد وعبد الله، فإن أشكل زيد من زيد فرقت بينهما الصفة(٢).

سادسًا: طُبق لفظ الأخص والأعم في وصف الخاص بالعام وهو ما بينه ابن السراج فقال: "ولا يجوز أن تكون الصفةُ أخص من الموصوف، ألا ترى أنك إذا قلت: "مررتُ بزيدٍ الطويلِ"، فالطويلُ أعم من زيد وحده، والأشياء الطوال كثيرة، وزيدٌ وحده أخص من الطويل وحده، فإن قال قائل: فكان ينبغي إذا وصفت الخاص بالعام أن تخرجه إلى العموم؟ قيل له: هذا كان يكون واجبًا لو ذكر الوصف وحده، فقلت: مررتُ بالطويلِ، لكان لَعمري

(١) ينظر: المخصص، ٢١٣/٥.

(٢) ينظر: المقتضب، ١٨٦/٣.

أعم من زيدٍ، ولكنك إذا قلت: بزيد الطويل، كان مجموع ذلك أحسن من زيد وحده، ومن الطويل وحده، ولهذا صارت الصفة والموصوف كالشيء الواحد"[1].

(١) الأصول لابن السراج، ٣٣/٢.

المبحث الثاني: الدراسة التطبيقية لنسبة العموم والخصوص الوجهي

الجانب التطبيقي لهذه النسبة قد جاء في الأحكام، ومن الأمثلة التطبيقية على هذه النسبة:

١/ الكلام والكلم:

الكلام هو: "ما اجتمع فيه أمران اللفظ والإفادة"(١)، أي هو: اللفظ المركب المفيد بالوضع(٢)، أما الكلم: "فهو اسم جنس جمعي، واحده كلمة، ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر كقولك: إن قام زيد"(٣).

فالاسم يأتلف مع الاسم فيكون كلامًا مفيدًا، نحو: عمرو أخوك، وبشر صاحبك، ويأتلف الفعل مع الاسم فيكون كذلك كقولنا: كتب عبد الله، وسر بكر(٤).

قال الأشموني: "وقد بان لك أنَّ الكلام والكلم بينهما عموم وخصوص من وجه: فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الإفادة، والكلم بالعكس، فيجتمعان في الصدق في نحو: "زيد أبوه قائم" وينفرد الكلام في نحو: "قام زيد"، وينفرد الكلم في نحو: "إن قام زيد"(٥).

---

(١) ينظر: اللباب للعكبري، ٤١/١، وتسهيل الفوائد لابن مالك، ٣، والتصريح للأزهري، ١٥/١.

(٢) ينظر: شرح الجمل لابن عصفور، ٨٧/١.

(٣) شرح ابن عقيل للألفية، ١٥/١.

(٤) ينظر: الإيضاح، ٩.

(٥) شرح الأشموني، ٢٨/١.

فالكلام أعم؛ لأنه يتناول المركب من كلمتين فصاعدًا، وأخص من وجه؛ لأنه لا يتناول غير المفيد.

والكلم أعم؛ لأنه يتناول المفيد وغير المفيد، وأخص من وجه فلا يتناول المركب من كلمتين؛ لأن أقل الجمع ثلاثة[١].

قال الأزهري: "تبين أنَّ: (بين الكلام والكلم)، من النسب الأربع (عمومًا) من وجه، و(خصوصًا) من وجه"[٢].

ففي مثال: (زيد أبوه قائم)، يصدق عليها أن تكون كلامًا وكلمًا؛ لأنها مركبة من أربع كلمات، وتناولت معنى مفيدًا.

و(قام زيد)، يصدق عليها أنها كلام؛ لأنها مركبة من كلمتين وتناولت معنى مفيدًا، ولا يصدق عليها أنها كلم؛ لأن الكلم ما تركب من ثلاث كلمات فصاعدًا.

و(إن قام زيد)، يصدق عليها أنها كلم؛ لأنها مركبة من ثلاث كلمات، ولا يصدق عليها أنها كلام؛ لأنها لا تتناول معنى مفيدًا.

وتصدق على هذه المسألة قضايا السلب والإيجاب، فتكون القضية السالبة الجزئية: (ليس كل كلام كلمًا، وليس كل كلم كلامًا).

وتكون القضية الموجبة الجزئية: (بعض الكلام كلم، وبعض الكلم كلام).

---

(١) ينظر: شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ٦، وشرح الفارضي على ألفية ابن مالك، ٣٩/١.

(٢) التصريح للأزهري، ١٨/١.

٢/ اللفظ والإفادة:

اللفظ والإفادة بينهما عموم وخصوص من وجه، فيجتمعان في اللفظ المفيد نحو: "زيد قائم"[١].

فاللفظ أعم من الإفادة من وجه، فيشمل اللفظ بدون الإفادة كما في اللفظ المفرد، فلا يدل على الفائدة نحو: زيد[٢]، وكما في المركب غير المفيد، نحو: بعلبك، وغلام زيد[٣]، واللفظ المفيد نحو: "زيد قائم"، وأخص من وجه فيختص باللفظ دون الإفادة.

والإفادة أعم من اللفظ من وجه؛ لأنَّها توجد الإفادة باللفظ، وبدون اللفظ كما في: الإشارة، والخط، والرمز[٤]، وأخص من وجه فتختص بالإفادة دون اللفظ.

وتصدق على هذه المسألة قضايا السلب والإيجاب، فتكون القضية السالبة الجزئية: ليس كل لفظ مفيدًا، نحو: زيد، وليس كل مفيد لفظًا، نحو: الإشارة.

---

(١) ينظر: اللباب للعكبري، ٤١/١، وشرح التسهيل لابن مالك، ٥/١، وشرح الأشموني، ٢٣/١، والتصريح للأزهري، ١٥/١.

(٢) ينظر: شرح الأشموني، ٢٣/١، والتصريح للأزهري، ١٥/١.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية، ١٥٧/١، والتصريح للأزهري، ١٦/١.

(٤) ينظر: شرح المفصل، ١٩/١، وشرح الكافية، ٦/١، وتعليق الفرائد للدماميني، ٦٢/١، وشرح الأشموني، ٢٣/١.

وتكون القضية الموجبة الجزئية: بعض اللفظ مفيد، وبعض المفيد لفظ، نحو: زيد قائم.

٣/ المسند والاسم:

المسند والاسم بينهما عموم وخصوص من وجه، فيجتمعان في: المسند الاسم نحو (أخوك) في: عبد الله أخوك، وهذا أخوك(١).

فالمسند أعم من وجه فيكون في الاسم نحو (قائم) في: زيد قائم، ويكون في الفعل كالفعل (قام) في: قام زيد(٢).

قال ابن يعيش: "الإسناد أعم من الخبر؛ لأنَّ الإسناد يشمل الخبر، وغيره من الأمر والنهي والاستفهام، فكل خبر مسند، وليس كل مسند خبرًا"(٣).

وهو أخص من وجه نحو (قام)، فيسند إليه اسم فيُقال: قام زيد، فالفعل يصلح لكونه مسندًا لا مسندًا إليه(٤).

والاسم أعم من المسند، فبعض الأسماء تكون مسندًا إليه كالمبتدأ في نحو: (زيد كاتب)، والفاعل في: (ضرب زيد)(٥)، وبعض الأسماء تكون مسندًا كالخبر في: (زيد قائم).

---

(١) ينظر: الكتاب، ٢٣/١، والمقتضب، ١٢٧/٤.

(٢) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٩/١.

(٣) شرح المفصل، ٢٠/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي، ١٩/١.

(٥) ينظر: اللباب للعكبري، ١٢٤/١-١٤٨، وشرح التسهيل لابن مالك، ٢٦٧/١-٢٦٩، وشرح الكافية الشافية، ٥٧٦/٢.

٤/ البناء والفعل المضارع:

الفعل المضارع والبناء بينهما عموم وخصوص من وجه، فيجتمعان في الفعل المضارع المبني، وهو معرب دائمًا إلا في حالتين: إذا اتصل به ضمير النسوة[١]، أو إحدى نوني التوكيد: الخفيفة، والثقيلة[٢].

والبناء أعم من الفعل المضارع من وجه، فهناك الأفعال التي تبنى على ضربين: الأول: فعلٌ البناءُ فيه هو الأصل لا يزول عنه، وهو: الماضي، وفعلٌ البناءُ فيه على حالتين؛ لأن الأصل فيه الإعراب[٣]. أما الأمر فمختلف فيه[٤].

وأخص من وجه بالأفعال التي يكون البناء فيها أصلًا لا يزول عنها وهما: الماضي والأمر، ويكون البناء أخص أيضًا في الاسم المبني، فالاسم يبنى على الضم نحو: حيثُ، وقبلُ، وبعدُ، ويبنى على الكسر نحو: هؤلاءِ وحذامِ، ويبنى على الفتح نحو: أينَ، وكيفَ، ويبنى على السكون نحو: كمْ، ومنْ[٥]، وكذلك الحرف المبني يبنى على الكسر نحو: باء الجر، ولام الإضافة مع الظاهر[٦]،

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري، ٢٢٨/١، وشرح الأشموني، ٦٣/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية، ١٧٥/١، وشرح الأشموني، ٦٣/١.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج، ١٩٩/٢، وشرح المفصل، ٤/٧-٥، وشرح الكافية الشافية، ١٧٥/١، وشرح الأشموني، ٦١/١.

(٤) ينظر: الأصول التبيين عن مذاهب النحويين ١٧٦.

(٥) ينظر: الكتاب، ١٥/١، المقتضب، ٤/١، والأصول لابن السراج، ٥١/١.

(٦) ينظر: الكتاب، ١٧/١، والأصول لابن السراج، ٢١٩/٢.

ويبنى على الضم نحو: منذُ[1]، ويبنى على الفتح نحو: سوفَ، وإنَّ، وواو العطف[2]، ويبنى على السكون نحو: هل، وبل، وما[3].

والفعل المضارع أعم من البناء من وجه بأنَّه يكون معربًا دائمًا، إلا في الحالتين المذكورتين، فحقه البناء[4].

وأخص من وجه بأنه معرب عند عدم اتصاله بنون النسوة، أو إحدى نوني التوكيد.

وبناء على ما سبق فإن البناء والفعل المضارع يتفقان في الفعل المضارع المبني، نحو قوله تعالى[5]: ﴿ قَالَتْ فَذَٰلِكُنَّ ٱلَّذِى لُمْتُنَّنِى فِيهِ ۖ وَلَقَدْ رَٰوَدتُّهُۥ عَن نَّفْسِهِۦ فَٱسْتَعْصَمَ ۖ وَلَئِن لَّمْ يَفْعَلْ مَآ ءَامُرُهُۥ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾، وقوله تعالى[6]: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ۚ وَعَلَى ٱلْمَوْلُودِ لَهُۥ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ۚ لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا ۚ لَا تُضَآرَّ وَٰلِدَةٌۢ بِوَلَدِهَا وَلَا مَوْلُودٌ لَّهُۥ بِوَلَدِهِۦ ۚ وَعَلَى ٱلْوَارِثِ مِثْلُ ذَٰلِكَ ۗ فَإِنْ أَرَادَا فِصَالًا عَن تَرَاضٍ مِّنْهُمَا وَتَشَاوُرٍ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا ۗ وَإِنْ أَرَدتُّمْ أَن

---

(١) ينظر: الكتاب، ١٧/١، والأصول لابن السراج، ٢١٩/٢، وشرح المقدمة المحسبة، ٣٢٨/٢.

(٢) ينظر: الكتاب، ١٧/١.

(٣) ينظر: الكتاب، ١٧/١، والممتع لابن عصفور، ٣٦.

(٤) ينظر: الأصول لابن السراج، ١٩٩/٢، وشرح المفصل، ١٠/٧.

(٥) سورة يوسف: ٣٢.

(٦) سورة البقرة: ٢٣٣.

تَسۡتَرۡضِعُوٓاْ أَوۡلَٰدَكُمۡ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِذَا سَلَّمۡتُم مَّآ ءَاتَيۡتُم بِٱلۡمَعۡرُوفِۗ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾.

٥/ الرفع والأسماء:

الرفع والاسم بينهما عموم وخصوص من وجه، فيكون الاسم أعم من وجه، فمن الأسماء المرفوعة: المبتدأ والخبر في نحو: اللهُ ربُّنا[١]، وعبدُ الله منطلقٌ[٢]، والفاعل في نحو: تبارك اللهُ[٣]، ونائب الفاعل[٤] كما في قوله تعالى[٥]: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾ .

ومن الأسماء المنصوبة: المفعول به، نحو: ضرب زيد عَمْرًا[٦]، والمفعول المطلق، نحو: ضربت زيدًا ضربًا[٧]، والحال نحو: هذا زيد قائمًا[٨]، والتمييز نحو: عندي رطل زيتًا[٩].

---

(١) ينظر: الأصول لابن السراج، ٥٨/١، وشرح المفصل، ٩٨/١.

(٢) ينظر: الكتاب، ١٢٧/٢، وشرح المفصل، ٨٧/١، وشرح التسهيل لابن مالك، ٢٧٠/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ١٠٥/٢، والتصريح للأزهري، ٣٩٢/١.

(٤) ينظر: الأصول لابن السراج، ٧٦/١، والإيضاح في علل النحو، ٦٩.

(٥) سورة النساء: ٢٨.

(٦) ينظر: المقتضب، ١٤/١، والأصول لابن السراج، ٢٨٠/١، وأسرار العربية، ٨٦.

(٧) ينظر: شرح المفصل، ١١٠/١، وارتشاف الضرب، ١٣٥٩/٣، والمقاصد الشافية، ٢١٩/٣.

(٨) ينظر: الكتاب، ٩٠/٢، والمقتضب، ٣٦/٣، ونتائج الفكر، ٣٠٦.

(٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٣٧٩/٢، وشرح الكافية، ٦٩٦/١.

ومن الأسماء المجرورة المجرور بالإضافة، نحو: ثوبُ خَزٍّ[1].

ويكون أخص من وجه، في الأسماء المنصوبة، والأسماء المجرورة.

والرفع أعم من وجه، فالرفع يكون في الأسماء، ويكون في الأفعال نحو: زيد يقوم[2].

٦/ الاسم المعتل الآخر وتقدير الحركة على آخره:

الاسم المعتل الآخر وتقدير الحركة على آخره بينهما عموم وخصوص من وجه، وكما ذكر ابن السراج أن الاسم المعتل لا تدخله الحركة[3]، فالاسم المعتل الآخر أعم من وجه: فتقدر الحركة على آخر الاسم المقصور في كل الأوجه الإعرابية، نحو: هذا قفًا، رأيت قفًا، ونظرت إلى قفًا[4].

والاسم المنقوص تقدر الحركة على آخره في وجهي الرفع نحو: هذا القاضي، والجر نحو: مررت بالقاضي[5]، وتظهر الحركة في وجه النصب نحو: رأيت القاضيَ[6].

---

(١) ينظر: الأصول لابن السراج، ٥٣/١، والإيضاح في علل النحو، ١٠٨.

(٢) ينظر: الكتاب، ١٣/١، والمقتضب، ٥/٢، وعلل النحو، ١٨٧.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج، ٤٦/١.

(٤) ينظر: شرح الكافية للرضي، ٩٢/١، وشرح الأشموني، ١١١/١، والتصريح للأزهري، ٩١/١.

(٥) ينظر: اللمع، ١٥، وأسرار العربية، ٣٧، شرح المقدمة المحسبة، ١١٣/١، وشرح الكافية للرضي، ٩٣/١، وشرح الجمل لابن عصفور، ١٣٩/١.

(٦) ينظر: اللباب للعكبري، ٨١/١، وشرح الكافية للرضي، ٩٣/١، والتصريح للأزهري، ٩١/١.

وأخص من وجه: وذلك بظهور الحركة في آخر الاسم المنقوص في وجه النصب، نحو: رأيت القاضيَ.

وسمي المنقوص (منقوصًا): "لأنه نقص في إعرابه الضم والكسر وبقي له النصب"(١).

وتقدير الحركة أعم من وجه: فتقدر الحركة على آخر الاسم المعتل، وآخر الفعل المعتل وذلك في حالتي الرفع في المعتل بالواو والياء نحو: هو يدعو، هو يرمي(٢)، وفي حالتي الرفع والنصب في المعتل بالألف نحو: تعطى المنى، ولن تلقى أذى(٣).

وأخص من وجه: بتقديرها في آخر الفعل المعتل.

٧/ الخبر وشبه الجملة:

الخبر الأصل فيه الإفراد(٤)، وقد يأتي الخبر شبه جملة.

فالخبر وشبه الجملة بينهما عموم من وجه، فيتفقان في الخبر الواقع شبه جملة، فكل ظرف متمكن الإخبار عنه جائز، كقوله تعالى(٥): ﴿إِذْ أَنتُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلدُّنْيَا وَهُم بِٱلْعُدْوَةِ ٱلْقُصْوَىٰ وَٱلرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنكُمْ ۚ وَلَوْ تَوَاعَدتُّمْ

---

(١) اللباب للعكبري، ٨١/١.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج، ٤٨/١، والتصريح للأزهري، ٩٢/١.

(٣) ينظر: اللباب للعكبري، ٢٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك، ٥٥/١، والتصريح للأزهري، ٩٢/١.

(٤) ينظر: اللباب للعكبري، ١٤٠/١، والتصريح للأزهري، ١٩٩/١.

(٥) سورة الأنفال: ٤٢.

لَٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِي ٱلۡمِيعَٰدِ وَلَٰكِن لِّيَقۡضِيَ ٱللَّهُ أَمۡرٗا كَانَ مَفۡعُولٗا لِّيَهۡلِكَ مَنۡ هَلَكَ عَنۢ بَيِّنَةٖ وَيَحۡيَىٰ مَنۡ حَيَّ عَنۢ بَيِّنَةٖۗ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَسَمِيعٌ عَلِيمٌ﴾، وقوله[1]: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ ﴾[2].

وبينهما خصوص من وجه، فيفترقان في أمرين:

الأول: شبه الجملة الواقعة حالًا، كقوله تعالى[3]﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا يَٰلَيۡتَ لَنَا مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٖ ﴾ وقولهم: "رأيت الهلال بين السحاب"[4]، والواقعة صلة نحو: "رأيت الذي عندك"[5].

الثاني: والخبر المفرد نحو: زيد أخوك[6]، والخبر الجملة الاسمية نحو: "السمن منوان بدرهم"[7]، والخبر الجملة الفعلية نحو: "زيد قام أبوه، وزيد ذهب أخوه"[8].

---

(١) سورة الفاتحة: ٢.

(٢) ينظر: المقتضب، ١٠٢/٣، والأصول لابن السراج، ٦٣/١، وشرح المفصل، ٨٩/١.

(٣) سورة القصص: ٧٩.

(٤) ينظر: شرح الأشموني، ٤٣/٢، والتصريح للأزهري، ٥٢١/١.

(٥) ينظر: التصريح للأزهري، ٥٢١/١.

(٦) ينظر: الأصول لابن السراج، ٦٣/١، وشرح المفصل، ٩١/١.

(٧) ينظر: الأصول لابن السراج، ٦٩/١، واللباب للعكبري، ١٣٩/١، وشرح المفصل، ٩١/١.

(٨) ينظر: شرح المفصل، ٨٨/١.

٨/ الظرف والنيابة عن الفاعل:

ينوب الظرف عن الفاعل، ويشترط في ذلك أن يكون ظرفًا مختصًّا متصرفًا، نحو: "صيم رمضان"[١]، فليس كل ظرف ينوب عن الفاعل؛ لأن غير المختص لا يقام مقام الفاعل، لا يقال في سرت وقتًا: سير وقت؛ لعدم الفائدة، وكذلك ظرف المكان، لا يقال: جُلِس مكان، في نحو: جلست مكانًا، فإن اختص جاز، نحو: سير وقت صعب وزمان طويل، وجُلِس مكان بعيد[٢].

قال ابن مالك: "وقيدت الظرف الصالح للنيابة بكونه مختصًّا تنبيهًا على أن غير المختص لا يصلح للنيابة، كوقت وزمن ومدة"[٣].

والمقصود بالمتصرف أنه يخرج من الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية والإضافة[٤].

فالظرف والنائب عن الفاعل بينهما عموم وخصوص من وجه، فالظرف أعم من وجه: مثل الظرف المختص النائب عن الفاعل نحو: سير وقت

---

(١) ينظر: شرح شذور الذهب للجوجري، ٣٣٦/١، شرح الأشموني، ١٣٢/٢، والتصريح للأزهري، ٤٢٨/١.

(٢) ينظر: التذييل والتكميل، ٢٣٩/٦.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك، ١٢٧/٢.

(٤) ينظر: التصريح، ٤٢٨/١.

صعب، وجُلِس مكان بعيد[1]، والظرف غير المختص نحو: جُلِس مكان؛ لأن هذه الأشياء معلومة من الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها[2].

وأخص من وجه: وذلك بالظرف غير المختص نحو: جُلِس مكان.

ونائب الفاعل أعم من وجه: فينوب عن الفاعل الجار والمجرور كقول الشاعر[3]:

ولو وَلَدتْ قُفَيرةُ جَرْوَ كلب لسُبَّ بذلك الجرو الكلابا

والمفعول كما في قوله تعالى[4]: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ وَخُلِقَ ٱلۡإِنسَٰنُ ضَعِيفٗا﴾.

والمصدر المختص كما في قوله تعالى[5]: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ﴾، وأخص من وجه: فينوب عنه المفعول، والمصدر المختص، والجار والمجرور.

---

(١) ينظر: التذييل والتكميل، ٢٣٩/٦، وهمع الهوامع، ٥٨٦/١.

(٢) ينظر: شرح الكافية للرضي، ٢٤٦/١.

(٣) البيت لجرير في خزانة الأدب، ٣٣٧/١-٣٣٨، ولم أقف عليه في ديوانه، وهو غير منسوب في: شرح المفصل، ٧٥/٧، وشرح التسهيل لابن مالك، ١٢٨/٢، وشرح الكافية للرضي، ٢٤٤/١، وشرح الجمل لابن عصفور، ٥٣٧/١، والتذييل والتكميل، ٢٤٤/٦.

(٤) سورة النساء: ٢٨.

(٥) سورة الحاقة: ١٣.

٩/ المصدر الثلاثي للفعل ووزن فَعِيل:

مصادر الثلاثي ووزن (فَعِيل) بينهما عموم وخصوص من وجه، فالمصدر الثلاثي أعم من وجه فيكون على زنة: (فَعْل) نحو: ضَرَب ضَرْبًا[١]، وعلى زنة: (فَعِيل) إذا دل على صوت، نحو: صَهَل صَهِيلًا[٢]، وعلى (فُعُول) إذا كان فعلًا لازمًا، نحو: دَخَل دُخُولًا[٣]، وعلى (فِعَالَة) إذا دل على حرفة: كتَجَر تِجَارَة[٤].

وأخص من وجه: بأن يأتي المصدر الثلاثي على زنة (فَعْل) كضَرْب، وعلى (فُعُول) إذا كان فعلًا لازمًا، كدُخُول، وعلى (فِعَالَة) كتِجَارَة.

ووزن (فَعِيل)، أعم من وجه: فيأتي صيغة مبالغة كرحيم وعليم وقدير[٥]، ومصدرًا ثلاثيًّا: كالنهيق، والزئير، والصهيل[٦]، وجمع تكسير نحو: عَبِيد[٧]، وفي أبنية المضعف من الثنائي: كجَليل[٨].

وأخص من وجه: فيأتي صيغة مبالغة، وجمع تكسير، وفي أبنية المضعف من الثنائي.

---

(١) ينظر: الأصول لابن السراج، ٨٦/٣، والمنصف، ١٧٨/١.

(٢) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع، ٣٧١.

(٣) ينظر: شرح الشافية للرضي، ١٥٦/١.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٤٧١/٣.

(٥) ينظر: الكتاب، ١١٠/١، والمقتضب، ١١٤/٢.

(٦) ينظر: التصريح للأزهري، ٢٨/٢.

(٧) ينظر: الأصول لابن السراج، ٤٣٢/٢.

(٨) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع، ١١٨.

١٠/ وزن أَفْعَل واسم التفضيل:

وزن (أَفْعَل) واسم التفضيل بينهما عموم وخصوص من وجه، فاسم التفضيل أعم من وزن (أَفْعَل) من وجه: فيكون التفضيل للمفرد المذكر على وزن أَفْعَل، نحو: "زيد أفضل من عمرو"(١)، ويكون على وزن (فُعْلَى) للمفردة المؤنثة، نحو: "هند فضلى قومها"(٢).

وأخص من وجه: فيصاغ التفضيل للمفردة المؤنثة على زنة (فُعْلَى)(٣).

ووزن (أَفْعَل) أعم من اسم التفضيل فيكون اسم التفضيل للمفرد المذكر على زنة (أَفْعَل)، ويصاغ منه الصفة المشبهة نحو (أَحْمَر) الذي مؤنثه حَمْرَاء(٤).

وأخص من وجه: فيُصاغ منه الصفة المشبهة التي على وزن (أَفْعَل) ومؤنثها (فَعْلَاء).

١١/ عطف البيان والبدل:

عطف البيان هو: "التابع الجاري مجرى النعت في ظهور المتبوع، وفي التوضيح والتخصيص، جامدًا أو بمنزلته، ويوافق المتبوع في الإفراد وضديه، وفي التذكير والتأنيث، وفي التعريف والتنكير، خلافًا لمن التزم تعريفهما"(٥).

---

(١) ينظر: الأصول لابن السراج، ١٠٤/١، وعلل النحو، ٤٥٩، واللباب للعكبري، ٣٩٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك، ٥٣/٣.

(٢) ينظر: شرح الأشموني، ٩٤/٣، وهمع الهوامع، ٩٦/٣.

(٣) ينظر: التذييل والتكميل، ٢٧٢/١٠.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية ٥٨/١، وشرح الشافية للرضي ١٦٨/٢.

(٥) تسهيل الفوائد لابن مالك، ١٧١.

والبدل: "تابع مقصود بما نسب إلى المتبوع دونه"[١].

عطف البيان والبدل بينهما عموم وخصوص من وجه، ففي بعض المواضع يجوز أن يكون عطف بيان، وأن يكون بدلًا، نحو: "جاءني زيد أبو محمد"، فيحتمل الوجهين[٢].

فكل عطف بيان بدل إلا إذا اقترن بأل بعد النداء، نحو يا أخانا الحارث[٣].

فيتفقان في: الجمود، فعطف البيان جامد وكذلك البدل[٤]، وفي الإعراب فيهما يكون تابعًا لما قبله[٥]، وفي البيان للاسم المتبوع[٦].

ويفترقان في أمور وهي: يجوز في عطف البيان أن يكون في المعرفة والنكرة، نحو: مررت برجل عبد الله، وجاءني زيد أبو محمد، والبدل لا يكون إلا في المعرفة[٧].

وعطف البيان لا يكون غير الأول نحو: أقسم بالله أبو حفص عمر، ويجوز في البدل أن يكون غير الأول نحو: "زيد سُلب ثوبُه"[١].

---

(١) ينظر: شرح الكافية، ١٠٧٣/١.

(٢) ينظر: اللباب للعكبري، ٤٠٩/١.

(٣) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٣٢٧/٣.

(٤) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٣٢١/٣، وشرح الكافية، ١٠٧٧/١.

(٥) ينظر: شرح الكافية، ١٠٧٧/١.

(٦) ينظر: الأصول لابن السراج، ٤٥/٢، وشرح المفصل، ٦٣/٣.

(٧) ينظر: الأصول لابن السراج، ٤٦/٢، وشرح المفصل، ٧٢/٣، وشرح الكافية، ١٠٧٤/١.

عطف البيان لا يجوز معه تكرار العامل، ويجوز تكرار العامل مع البدل[٢]، كقول الشاعر[٣]:

أنا ابن التارِكِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عليه الطيرُ تَرقبُهُ وُقوعا

عطف البيان يكون بالاسم الظاهر فقط، والبدل يجوز أن يكون بالمظهر والمضمر، نحو: رأيته زيدًا، ومررت به زيد[٤].

١٢/ النداء والبناء العارض:

النداء والبناء العارض بينهما عموم وخصوص من وجه، فبينهما خصوص من وجه وهو في: المنادى المفرد، نحو: يا زيدُ، ويا بكرُ، والمنادى النكرة المقصودة، نحو: يا رجلُ أقبل، ويا غلامُ تعال، فيبنيان على ما يرفع به[٥].

وبينهما عموم من وجه في أمرين: أولًا: ليس كل منادًى مبنيًّا، فهناك المنادى المعرب، نحو: يا عبدَ الله أقبل[١].

---

(١) ينظر: شرح المفصل، ٧٢/٣.

(٢) ينظر: اللباب للعكبري، ٤٠٩/١، وشرح الكافية الشافية، ١١٩٦/٣.

(٣) البيت للمرار الأسدي، وفي مجلة المورد مقال بعنوان: المرار الفقعسي حياته وما تبقى من شعره، مجلة المورد العراقية، العدد الثاني ١٩٧٨م، للباحث نوري حمودي القيسي، ١٥٦، ينظر: الكتاب، ١٨٢/١، وشرح المفصل، ٧٢/٣-٧٤، والمقاصد النحوية، ١٦٠٨/٤، وهو غير منسوب في: الأصول لابن السراج، ١٣٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك، ٣٢٧/٣، وارتشاف الضرب، ١٩٤٤/٤.

(٤) ينظر: المقتضب، ٢٩٦/٤، والأصول لابن السراج، ٢٥١/١، والإيضاح، ٢٨٣.

(٥) ينظر: الأصول لابن السراج، ٣٣٠/١، وعلل النحو، ٣٣٤، وشرح الكافية، ٤١٠/١، واللباب للعكبري، ٣٣٠/١، وشرح التسهيل لابن مالك، ٣٨٥/٣.

والثاني: البناء العارض في الأسماء من غير المنادى، نحو: اسم لا النافية للجنس: لا رجلَ عندك[٢].

١٣/ الفعل المضارع ونون التوكيد:

الفعل المضارع ونون التوكيد بينهما عموم وخصوص من وجه، فالفعل المضارع أعم من نون التوكيد من وجه: فيؤكد بالنون إذا كان مثبتًا مستقبلًا[٣]، نحو قوله تعالى[٤]:﴿وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم بَعْدَ أَن تُوَلُّوا۟ مُدْبِرِينَ﴾، ويمتنع توكيده بالنون إذا كان منفيًّا[٥]، وقوله[٦]: ﴿فَلَمْ يَكُ يَنفَعُهُمْ إِيمَٰنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا۟ بَأْسَنَا ۖ سُنَّتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى قَدْ خَلَتْ فِى عِبَادِهِۦ ۖ وَخَسِرَ هُنَالِكَ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾، أو كان دالًّا على الحال[٧]، كقول الشاعر[٨]:

يمينًا لأُبغِضُ كلَّ امرِئٍ يزخرفُ قولًا ولا يفْعَلُ

---

(١) ينظر: الكتاب، ١٨٢/٢، والمقتضب، ٢٠٢/٤، وشرح الكافية الشافية، ١٣١٥/٣.

(٢) ينظر: الكتاب، ٢٧٤/٢، والمقتضب، ٣٥٧/٤، وشرح المفصل، ١٠١/٢.

(٣) ينظر: مغني اللبيب، ٣٩٢/١، والجنى الداني، ١٤٢، وشرح الأشموني، ٣٩٥/٣.

(٤) سورة الأنبياء: ٥٧.

(٥) ينظر: شرح الأشموني، ٣٩٦/٣، والتصريح للأزهري، ٣٠٠/٢.

(٦) سورة يوسف: ٨٥.

(٧) ينظر: مغني اللبيب، ٣٩٢/١، الجنى الداني، ١٤٢، والتصريح للأزهري، ٣٠١/٢.

(٨) البيت غير منسوب، وينظر: شرح التسهيل لابن مالك، ٢٠٨/٣، والتذييل والتكميل، ٣٨١/١١، والمقاصد النحوية، ١٨١٤/٤، وشرح الأشموني، ٣٨٨/٣، والتصريح للأزهري، ٣٠١/٢.

وأخص من وجه: أنه لا يجوز توكيد المضارع إذا كان دالًّا على الحال، أو منفيًّا.

ونون التوكيد أعم من الفعل المضارع من وجه، فهي تدخل على الفعل المضارع، وتدخل على الفعل الأمر، نحو: اضربَنَّ زيدًا[١].

وأخص من وجه بدخولها على الفعل الأمر، نحو: اضربَنَّ زيدًا.

١٤/ الاسم الأعجمي والممنوع من الصرف:

الاسم الأعجمي والممنوع من الصرف بينهما عموم وخصوص من وجه، فالاسم الأعجمي أعم من وجه، فيُمنع من الصرف نحو: إسحاق، وإبراهيم، ويعقوب[٢]، ومنه ما يجوز صرفه إذا كان ساكن الوسط نحو: نوح، ولوط[٣]. كقوله تعالى[٤]: ﴿ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱمۡرَأَتَ نُوحٖ وَٱمۡرَأَتَ لُوطٖۖ كَانَتَا تَحۡتَ عَبۡدَيۡنِ مِنۡ عِبَادِنَا صَٰلِحَيۡنِ فَخَانَتَاهُمَا فَلَمۡ يُغۡنِيَا عَنۡهُمَا مِنَ ٱللَّهِ شَيۡـٔٗا وَقِيلَ ٱدۡخُلَا ٱلنَّارَ مَعَ ٱلدَّٰخِلِينَ﴾.

وأخص من وجه: فالاسم الأعجمي نحو: نوح، ولوط، يجوز صرفه.

---

(١) ينظر: الكتاب، ٥٢٠/٣، والمقتضب، ١٢/٣، وعلل النحو، ٥١٤، وشرح الكافية الشافية، ١٤٠٠/٣، والجنى الداني، ١٤٢، وشرح الأشموني، ٣٨٨/٣، والتصريح للأزهري، ٣٠٠/٢.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج، ٩٢/٢، والمرتجل لابن الخشاب، ٨٦، وشرح المفصل، ٦٩/١، وشرح الأشموني، ٤٢٦/٣.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج، ٩٢/٢، وشرح المفصل، ٧٠/١، والمساعد لابن عقيل، ١٩/٣.

(٤) سورة التحريم: ١٠

والعلم الممنوع من الصرف أعم من وجه، فيُمنع من الصرف ما كان علمًا على وزن الفعل نحو: يشكر، ويزيد[١]، وعلمًا مختومًا بالألف والنون: كعثمان، ومروان[٢]، وعلمًا مؤنثًا: كطلحة، وزينب[٣]، وعلمًا أعجميًّا: كإبراهيم، وإسحاق، ويعقوب.

وأخص من وجه: العلم الذي على وزن الفعل نحو: يشكر، ويزيد، والعلم المختوم بالألف والنون: كعثمان، ومروان، والعلم المؤنث: كطلحة، وزينب.

١٥/ الاسم المؤنث وتاء التأنيث:

الاسم المؤنث وتاء التأنيث بينهما عموم وخصوص من وجه، فالاسم المؤنث أعم من أنَّ بعض الاسم المؤنث يُختم بتاء التأنيث نحو: فاطمة، وعائشة[٤]، وهذا يكون التأنيث فيه لفظيًّا ومعنويًّا.

وبعض أسماء الإناث مؤنث بغير علامة: كزينب، وسعاد[٥]، وهذا يكون التأنيث فيه معنويًّا.

---

(١) ينظر: شرح المفصل، ٦٠/١، وشرح الأشموني، ٤٢٦/٣.

(٢) ينظر: الأصول لابن السراج، ٨٦/٢، والمقاصد الشافية، ٦٤٥/٥، وشرح الأشموني، ٤٢٦/٣، والتصريح للأزهري، ٣٣٤/٢.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج، ٨٣/٢-٨٤، وشرح المفصل، ٦٠/١، وشرح الأشموني، ٤٢٦/٣.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث، ٥٢/١، وشرح الكافية، ١٣٧/١.

(٥) ينظر: الأصول لابن السراج، ٨٤/٢، والمذكر والمؤنث، ٥٢/١، وشرح المقدمة المحسبة، ١٠٧/١، وشرح الكافية، ١٣٩/١.

قال ابن يعيش: "المؤنث الحقيقي يكون تأنيثُه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلولُه مؤنثًا، وغير الحقيقي شيء يختص باللفظ من غير أن يدل على معنى مؤنث تحته"(١).

وأخص من وجه: أن بعض أسماء الإناث لا تُختم بعلامة للمؤنث: كزينب، وسعاد.

وتاء التأنيث أعم من وجه: فبعض الأسماء المؤنثة تُختم بتاء التأنيث: كعائشة، وفاطمة، وبعض أعلام المذكر تُختم بتاء التأنيث: كطلحة، ومعاوية، وحمزة(٢)، وهذا ما يُعرف بالتأنيث اللفظي.

وأخص من وجه: أنَّ هناك أعلامًا للمذكر تُختم بتاء التأنيث: كطلحة، ومعاوية، وحمزة.

١٦/ وزن مِفْعَال واسم الآلة:

وزن مِفْعَال واسم الآلة بينهما عموم وخصوص من وجه، فاسم الآلة أعم من وجه فيجيء على زنة: مِفْعَل كمِحْلَب، ومِفْعَال كمِقْرَاض، ومِفْعَلة كمِكْسَحة(٣).

قال سيبويه: "وكل شيء يعالج به فهو مكسور الأول كانت فيه هاء التأنيث أو لم تكن، وذلك قولك: مِحْلَب، ومِنْجَل، ومِكْسَحة، ومِسَلة،

---

(١) شرح المفصل، ٥/٩٢.

(٢) ينظر: الكتاب، ٣/٣٩٤، وشرح المقدمة المحسبة، ١/١٠٧، وشرح الكافية، ١/١٣٧.

(٣) ينظر: الكتاب، ٤/٩٤-٩٥، والأصول لابن السراج، ٣/١٥١، والممتع لابن عصفور، ٧٩، وارتشاف الضرب، ٢/٥٠٨.

والمِصْفَى، والمِحْرَز، والمِخْيَط، وقد يجيء على مِفْعَال نحو: مِقْرَاض، ومِفْتَاح، ومِصْبَاح"[1].

وأخص من وجه فيجيء منه على زنة: مِفْعَل، ومِفْعَلة.

ووزن مِفْعَال أعم من وجه، فيجيء منه اسم الآلة، ويجيء منه اسم الفاعل للمبالغة نحو: رجل مِضْرَاب ومِقْتَال[2]، وكما في كلام العرب: "إنَّه لَمِنْحَار بوائكها"[3]، ويكون نعتًا للمؤنث بغير الهاء كامرأة مِذْكَار، ومِئْنَاث، ومِمْحَاق[4]، ومثلها: مِيعَاد، ومِيقَات، ومِيزَان على زنة مِفْعَال[5].

وأخص من وجه: فيكون صيغة مبالغة، ويكون نعتًا للمؤنث بغير الهاء.

---

(١) الكتاب، ٤/٩٤-٩٥.

(٢) ينظر: المقتضب، ٢/١١٤، وشرح الكافية الشافية، ٢/١٠٣١، وشرح التسهيل لابن مالك، ٣/٧٢، شرح الشافية للرضي، ٢/١٧٩، والتصريح للأزهري، ٢/١٤.

(٣) ينظر: الكتاب، ١/١١٢، والمقتضب، ٢/١١٤، والأصول لابن السراج، ١/١٢٤، وشرح الكافية الشافية، ٢/١٠٣١، وشرح التسهيل لابن مالك، ٣/٧٩.

(٤) ينظر: المذكر والمؤنث، ٢/٩٦، وإسفار الفصيح، ١/١٩٠، وارتشاف الضرب، ١/١٥٠.

(٥) ينظر: شرح التصريف للثمانيني، ٣١٢، والمرتجل لابن الخشاب، ٥٦، والممتع لابن عصفور، ٢٨٥.

١٧/ الإعلال وتخفيف الهمزة:

الإعلال هو تغيير حرف العلة للتخفيف، ويجمعه القلب والحذف والإسكان[١]، وتخفيف الهمزة أن تقلبها كالحرف الذي قبلها فيقال في: خطيئة خطيَّة، وفي مقروءة مقروَّة[٢].

فالإعلال وتخفيف الهمزة بينهما عموم وخصوص وجهي، فالإعلال أعم من وجه: وذلك بقلب الواو والياء همزة كما في سماء، وبناء، وقضاء[٣]، وقلب الألف والياء واوًا نحو: بُوَيع، وضُوَيْرب[٤]، وقلب الواو والياء ألفًا نحو: قال، وباع[٥]، وقلب الهمزة حرفًا من جنس حركتها نحو: سال، وجون، وبير[٦].

وأخص من وجه: كما في قلب الواو والياء ألفًا نحو: قال، وباع، وقلب الألف والياء واوًا نحو: بُوَيع، وضُوَيْرب، وقلب الواو والياء همزة: كسماء، وقضاء.

وتخفيف الهمزة أعم من وجه: وذلك مثل: إبدالها حرف علة من جنس حركتها، نحو سال، وبير، وجون[٧]، ومن تخفيف الهمزة أيضًا همزة بين بين:

---

(١) شرح شافية للرضي، ٦٦/٣.

(٢) ينظر: المقتضب، ١٦١/١، وسر الصناعة، ٦١/١.

(٣) ينظر: الخصائص، ٢٦٠/١، وشرح الكافية الشافية، ٢٠٨٢/٤، والمساعد لابن عقيل، ٥١٢/٣.

(٤) ينظر: الكتاب، ٢٤١/٤، والمقتضب، ٦١/١، وسر الصناعة، ٣٦٦/٢.

(٥) ينظر: الأصول لابن السراج، ٢٥٣/٣، وشرح التصريف الملوكي، ٢١٨.

(٦) ينظر: شرح المفصل، ١٠٧/٩-١٠٨.

(٧) ينظر: المقتضب، ١٦١/١، وسر الصناعة، ٦١/١.

أي هي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها، إن كانت مفتوحة، فهي بين الهمزة والألف، وإن كانت مكسورة فهي بين الهمزة والياء، وإن كانت مضمومة فهي بين الهمزة والواو، إلا أنها ليس لها تمكُّن الهمزة المحققة، يقال في سأل: سال، وفي سئمَ: سيم، وفي لؤم: لوم[١]، فخففت الهمزة بإبدالها حرف علة من جنس حركتها، فاجتمع في مثل: سال وخطيَّة، الإعلال وتخفيف الهمزة.

واختص تخفيف الهمزة من وجه: وذلك في همزة بين بين، أي بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها.

فيكون نطقها بين الهمزة، وبين حرف العلة الذي من جنس حركتها.

١٨/ الفعل والتجرد من الزيادة:

الفعل والتجرد بينهما عموم وخصوص من وجه، فالفعل أعم من وجه: فيأتي منه الفعل المجرد الثلاثي، نحو: (ضَرَبَ) على وزن فَعَلَ، و(عَلِم) على وزن فَعِلَ، و(ظَرُف) على وزن فَعُلَ[٢]، والفعل المجرد الرباعي نحو: قَرْطَس على وزن فَعْلَل[٣]، ويأتي منه المزيد بحرف: كتَدَحْرَج، والمزيد بحرفين: كاقشعرَّ، والمزيد بثلاثة أحرف كاحْرَنْجَم[٤].

---

(١) ينظر: سر الصناعة، ٦١/١، وشرح المفصل، ١٠٧/٩.

(٢) ينظر: شرح التصريف الملوكي، ٣٨-٤٢-٤٤.

(٣) ينظر: الممتع، ١٢٣.

(٤) ينظر: شرح الشافية للرضي، ١١٣/١.

وأخص من وجه: فيأتي من الفعل المزيد بحرف: كتَدَحْرَج، والمزيد بحرفين: كاقشعرَّ، والمزيد بثلاثة أحرف كاحْرَنْجَم.

والتجرد أعم من وجه: فالمجرد ليس خاصًّا بالفعل، فهناك مجرد الثلاثي من الأسماء[١] كصَقْر وصَعْب على وزن فَعْل[٢]، ومجرد الرباعي من الأسماء كجَعْفَر على وزن (فَعْلَل)، وزِبْرِج على وزن (فِعْلِل)، وبُرْثُن على وزن (فُعْلُل)[٣]، ومجرد الخماسي من الأسماء كسَفَرْجَل على وزن (فَعَلَّل)، وجَحْمَرِش على وزن (فَعْلَلِل)[٤]، والمجرد من الأفعال الثلاثي، والرباعي.

وأخص منه وجه: وذلك في مجرد: الثلاثي، والرباعي، والخماسي من الأسماء.

---

(١) الاسم الثلاثي المجرد له أوزان كثيرة واقتصرت على هذه الوزن، لأنه الأشهر والأخف استعمالًا.

(٢) ينظر: أبنية الأسماء والأفعال لابن القطاع، ٩٣، وشرح المفصل، ١١٢/٦.

(٣) ينظر: الأصول لابن السراج، ١٨٢/٣-١٨٣.

(٤) ينظر: التصريف للثمانيني، ٢٠٨.

الخاتمة:

أحمد الله تعالى على اكتمال هذا العمل وتمامه، وقد خلصت فيه إلى النتائج الآتية:

١/ كل كُلِّيَّين لا بد أن يكون بينهما واحدة من النسب الأربع، ولا خامس لها.

٢/ اهتم هذا البحث بنسبة العموم والخصوص الوجهي، وهي أن يكون بين كُلِّيَّين أمور يجتمعان فيها، وينفرد كل واحد منهما عن الآخر بالصدق على شيء معين، لا يصدق عليه الآخر.

٣/ الهدف من دراسة هذه النسبة هو إبراز التقارب بين كُلِّيَّين، وبيان مواطن الشبه بينهما والمواطن التي يفترق فيها كل واحد منهما عن الآخر.

٤/ يصدق على هذه النسبة قضايا السلب والإيجاب، فيصدق عليها القضية السالبة الجزئية، والقضية الموجبة الجزئية.

٥/ المسائل التي قمتُ بدراستها في هذا البحث كانت مسائل واضحة لم يغلب عليها الخلاف، فأبرزت هذه النسبة العلاقة بين كُلِّيَّين في الدراسة التطبيقية.

٦/ كان لهذه النسبة آثار بينة في كتب النحو، فقد ورد ببعض الألفاظ والصيغ الكلية الخاصة بها، كقولهم: خصوص من وجه وشياع من وجه، وقولهم: أعم من وجه وأخص من وجه، ومن صيغها: ليس كل، كما ذكر ابن الورَّاق بأنَّه ليس كل مؤنث مؤنثًا بعلامة.

٧/ هناك إشكال في تحديد النسبة بين كُلِّيَّين، فقد وجدتُ تعارضًا بين نسبة العموم والخصوص الوجهي، والعموم والخصوص المطلق، في النحو، كالمفعول المطلق والمصدر، والمبتدأ والمعرفة.

٨/ يناقض نسبة العموم والخصوص من وجه، نسبة التباين الجزئي، ومرجع هذه النسبة السالبة الجزئية من الكُلِّيَّين.

٩/ ورد الجانب التطبيقي لهذه النسبة في النحو والصرف، ولم تقتصر على كُلِّيَّين في الجانب النحوي فقط بل وردت مظاهر هذه النسبة في الصرف أيضًا.

١٠/ وردت هذه النسبة أكثر ما وردت في الأحكام عمومًا، وقد وردت في بعض المصطلحات وهو قليل كالكلام والكلم، والمسند والاسم، والرفع والأسماء، والفعل والناسخ.

وختامًا أوصي من خلال هذه الدراسة بدراسة باقي النسب التي لم تدرس كنسبة التساوي والتباين، وتطبيقها على الدرس النحوي.

ثبت المصادر والمراجع

- أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، لابن القَطَّاع الصقلي، تحقيق ودراسة: أ. د. أحمد محمد عبد الدايم، الناشر: دار الكتب والوثائق القومية — القاهرة، عام النشر: ١٩٩٩ م.
- آداب البحث والمناظر، للشنقيطي، تحقيق: سعود بن عبد العزيز العريفي، الناشر: دار عطاءات العلم (الرياض) - دار ابن حزم (بيروت)، الطبعة: الخامسة، ١٤٤١ هـ - ٢٠١٩ م (الأولى لدار ابن حزم).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/ ١٩٩٨م.
- أسرار العربية، لأبي البركات الأنباري، عني بتحقيقه: محمد بهجة البيطار، الناشر: مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق.
- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي. الناشر: مؤسسة الرسالة. الطبعة الثالثة ١٤١٧هـ/ ١٩٩٦م.
- أمالي ابن الشجري، ضياء الدين ابن الشجري، تحقيق: الدكتور محمود محمد الطناحي، الناشر: مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٣ هـ - ١٩٩١ م.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق: د. حسن شاذلي فرهود، الطبعة: الأولى، ١٣٨٩هـ- ١٩٦٩م.
- الإيضاح في علل النحو، أبو القاسم الزجاجي، المحقق: الدكتور مازن المبارك، الناشر: دار النفائس - بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤٠٦ هـ -١٩٨٦ م.
- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن السليمان العثيمين. ١٣٦٩هـ/ ١٩٧٦م.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د/ حسن الهنداوي. الناشر: دار القلم حتى الجزء الخامس. الطبعة الأولى ١٤١٨هـ/

١٩٩٧م؛ وكنوز إشبيليا من السادس حتى الثامن الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ٢٠٠٨م.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك الطائي الجياني، المحقق: محمد كامل بركات، الناشر: دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، سنة النشر: ١٣٨٧هـ - ١٩٦٧م.
- تسهيل المنطق، عبد الكريم بن مراد الأثري، الناشر: دار مصر للطباعة.
-تطور العلاقة بين المنطق الأرسطي والنحو العربي، د. محمد محمد علي، جامعة أسيوط قسم الفلسفة ٢٠١٠
- التعريفات، الشريف الجرجاني، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت -لبنان. الطبعة: الأولى ١٤٠٣هـ/ ١٩٨٣م.
- تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، الدماميني، تحقيق: الدكتور: محمد المفدى، الطبعة الأولى ١٤٠٣هـ، ١٩٨٣م.
-تقريب التهذيب في علم المنطق، محمد الجلالي، الناشر: مطبعة الآداب، النجف، الطبعة الثانية ١٤٠٠هـ-١٩٩٧م.
- التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية، ابن حزم الأندلسي، تحقيق: إحسان عباس، الناشر: دار مكتبة الحياة – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٠٠.
-التقرير والتحبير، ابن الموقت الحنفي، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية، ١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م.
- التمهيد في تخريج الفروع على الأصول، الأسنوي، حققه وعلق عليه وخرج نصوصه: د. محمد حسن هيتو، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت الطبعة: الثانية، ١٤٠١ هـ - ١٩٨١م.
-التمهيد في علم المنطق، علي شيرواني، الناشر: مؤسسة انتشارات دار العلم.
- توجيه اللمع، ابن الخباز، تحقيق أ. د. فايز زكي محمد دياب، أستاذ اللغويات بكلية اللغة العربية جامعة الأزهر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة - جمهورية مصر العربية، الطبعة: الثانية، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- تيسير التحرير، في شرح كتاب التحرير يف أصول الفقه الجامع بين اصطلاحي الحنفية والشافعية، أمير بادشاه الحنفي، الناشر: مصطفى البابي الحلبي – مصر (١٣٥١ هـ – ١٩٣٢ م)، وصورته: دار الكتب العلمية – بيروت (١٤٠٣ هـ – ١٩٨٣ م)، ودار الفكر – بيروت (١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م).
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي، تحقيق: د فخر الدين قباوة –الأستاذ محمد نديم فاضل. الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان الطبعة الأولى، ١٤١٣ هـ/ ١٩٩٢م.
- حاشية الصبان، محمد علي الصبان، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، ١٤١٧هـ.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، عبد القادر البغدادي، تحقيق: عبد السلام هارون. الناشر: مكتبة الخانجي بالقاهرة. الطبعة الرابعة ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.
- الخصائص، أبو الفتح بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار. الناشر دار الهدى للطباعة والنشر. الطبعة الثانية.
-خلاصة المنطق، عبد الهادي الفضلي، الناشر: مؤسسة دار معارف الفقه الإسلامي، الطبعة الثالثة ١٤٢٨-٢٠٠٧.
-ديوان لبيد بن ربيعة، الناشر: دار صادر ببيروت.
- سر صناعة الإعراب، ابن جني، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت–لبنان، الطبعة: الأولى ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م .
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، تحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد. الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث.
- شرح الإمام الفارضي على ألفية ابن مالك، للفارضي الحنبلي، تحقيق: أبو الكميت، محمد مصطفى الخطيب، الناشر: دار الكتب العلمية، لبنان — بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٣٩ هـ – ٢٠١٨ م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل الهمداني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. ١٤١٨هـ/ ١٩٩٧م.

- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، ابن الناظم بدر الدين محمد بن مالك، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية.
- شرح التسهيل، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد الرحمن السيد محمد المختون. الناشر: دار هجر. الطبعة الأولى ١٤١٠هـ/ ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، خالد بن عبد الله الأزهري، الناشر: دار الكتب العلمية. الطبعة الأولى. ١٤٢١هـ/ ٢٠٠٠م
- شرح التصريف، الثمانيني، المحقق: د. إبراهيم بن سليمان البعيمي، الناشر: مكتبة الرشد، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ-١٩٩٩م.
- شرح جمل الزجاجي، ابن عصفور، تحقيق: د. صاحب أبو جناح. الناشر: عالم الكتب. الطبعة الأولى ١٤١٩هـ/ ١٩٩٩م.
-شرح السلم المنورق، عبد الرحمن الأخضري، الناشر: مكتبة دار الأمان الرباط.
- شرح شافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، تحقيق: محمد نور الحسن وآخرين. الناشر: دار الكتب العلمية بيروت – لبنان.
- شرح شذور الذهب، للجوجري، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، أصل التحقيق: رسالة ماجستير للمحقق، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٣ هـ/٢٠٠٤ م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك الطائي الجياني، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي. الناشر: جامعة أم القرى مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي كلية الشريعة والدراسات الإسلامية مكة المكرمة. الطبعة: الأولى.
- شرح كافية ابن الحاجب، الرضي الإستراباذي، تحقيق: د. حسن حفظي، ويحيى بشير مصري، الناشر: عمادة البحث العلمي جامعة الإمام، الطبعة الثانية ١٤٢٢هـ.
-شرح كتاب سيبويه، السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٨م.
- شرح مفصل الزمخشري، ابن يعيش الصنعاني، تحقيق الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

- شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب، ابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي، الناشر: مكتبة نزار مصطفى الباز، الطبعة الأولى ١٤١٨- ١٩٩٧.
- شرح المقدمة المحسبة، ابن بابشاذ، المحقق: خالد عبد الكريم، الناشر: المطبعة العصرية - الكويت، الطبعة: الأولى، ١٩٧٧م.
- شرح الملوكي في التصريف، ابن يعيش الصنعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة. الناشر: المكتبة العربية بحلب. الطبعة الأولى ١٣٩٣هـ/ ١٩٧٣م.
- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن بن حسن بن حبنكة الميداني، الناشر دار القلم بيروت، الطبعة الثانية ١٤٠١هـ.
- ضوابط الفكر النحوي، للدكتور: محمد عبد الفتاح الخطيب، الناشر: دار البصائر للطباعة والنشر، ٢٠٠٦.
- علل النحو، ابن الوراق، المحقق: محمود جاسم محمد الدرويش، الناشر: مكتبة الرشد - الرياض السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م.
- فصول البدائع في أصول الشرائع، شمس الدين الفناري الرومي، تحقيق: محمد حسين محمد حسن إسماعيل، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت — لبنان، الطبعة: الأولى، ٢٠٠٦ م - ١٤٢٧ هـ.
- الكتاب، عمرو بن عثمان بن قنبر أبو بشر، الملقب سيبويه، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: مكتبة الخانجي- القاهرة، الطبعة: الخامسة ١٤٣٠ هـ/٢٠٠٩م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحقيق: د/ عبد الإله النبهان، الناشر: دار الفكر بدمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ/ ١٩٩٥م.
- اللمع في العربية، ابن جني، المحقق: فائز فارس، الناشر: دار الكتب الثقافية - الكويت.
- المذكر والمؤنث، أبو بكر الأنباري، المحقق: محمد عبد الخالق عضيمة، مراجعة: د. رمضان عبد التواب، الناشر: جمهورية مصر العربية - وزارة الأوقاف - المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية - لجنة إحياء التراث، سنة النشر: ١٤٠١هـ - ١٩٨١م.

-المرار الفقعسي حياته وما تبقى من شعره، مجلة المورد العراقية، للباحث: نزري حمودي القيسي، العدد الثاني ١٩٧٨م.
- المرتجل في شرح الجمل، ابن الخشاب، تحقيق ودراسة: علي حيدر (أمين مكتبة مجمع اللغة العربية بدمشق)، الطبعة: دمشق، ١٣٩٢ هـ - ١٩٧٢م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق: د. محمد كامل بركات، الناشر: جامعة أم القرى (دار الفكر، دمشق - دار المدني، جدة)، الطبعة: الأولى.
-المرشد السليم في المنطق الحديث والقديم، عوض الله حجازي، دار الطباعة المحمدية، الطبعة السادسة.
- معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق الزجاج، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، الناشر: عالم الكتب – بيروت، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د. محمد سمير اللبدي، الناشر: مؤسسة الرسالة دار الفرقان، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد. الناشر: المكتبة العصرية. ١٤٢٨هـ/ ٢٠٠٧م.
- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: علي أبو ملحم، الناشر: مكتبة الهلال، بيروت الطبعة: الأولى، ١٩٩٣.
-المقابسات، لأبي حيان التوحيدي، تحقيق: حسن السندوبي، الناشر: دار سعاد الصباح، الطبعة الثانية، ١٩٩٢م.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، للشاطبي، المحقق: مجموعة محققين: الجزء الأول/ د. عبد الرحمن العثيمين، الجزء الثاني/ د. محمد إبراهيم البنا، الجزء الثالث/ د. عياد بن عيد الثبيتي، الجزء الرابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. عبد المجيد قطامش، الجزء الخامس/ د. عبد المجيد قطامش، الجزء السادس/ د. عبد المجيد قطامش، الجزء السابع/ د. محمد إبراهيم البنا/د. سليمان بن إبراهيم العايد/د. السيد تقي، الجزء الثامن/ د. محمد إبراهيم البنا، الجزء التاسع/د. محمد إبراهيم البنا. الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى - مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

- المقاصد النحويَّة في شرح شواهد شروح الألفية، العيني، تحقيق: أ. د. علي محمد فاخر، أ. د. أحمد محمد توفيق السوداني، د. عبد العزيز محمد فاخر، الناشر: دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة – جمهورية مصر العربية، الطبعة: الأولى، ١٤٣١ هـ – ٢٠١٠ م.
- المقتضب، محمد بن يزيد أبو العباس، المعروف بالمبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، الناشر: عالم الكتب – بيروت. ١٤٣١هـ/٢٠١٠م.
- مقدمة في علم المنطق، د. نايف بن نهار، الناشر: مؤسسة وعي للدراسات والأبحاث، قطر، الطبعة الثانية، ٢٠١٦.
- الممتع في التصريف، ابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوة. الناشر: مكتبة لبنان ناشرون.
-من أسرار اللغة، للدكتور: إبراهيم أنيس، الناشر: مكتبة الأنجلو المصرية، الطبعة الثالثة ١٩٦٦.
-مناهج البحث في اللغة، للدكتور: تمام حسان، مكتبة الأنجلو المصرية.
- مناهج التأليف النحوي، كريم الخالدي، الناشر: دار صفاء للنشر والتوزيع عمان، ٢٠٠٦.
-المنطق والنحو الصوري، د. طه عبد الرحمن، الناشر: دار الطليعة للطباعة والنشر، الطبعة الأولى ١٩٨٣م.
- المنصف، ابن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. الناشر: دار إحياء التراث القديم.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم السهيلي، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت. الطبعة الأولى ١٤١٢هـ/ ١٩٩٢م.
-نسبة العموم والخصوص المطلق، في النحو والتصريف دراسة تأصيلية تطبيقية، للباحث د. عبد العزيز بن علي الغامدي، بحث منشور في مجلة العلوم العربية، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية العدد (٥٤) عام ١٤٤١-٢٠١٩.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، المحقق: عبد الحميد هنداوي، الناشر: المكتبة التوفيقية في مصر.

AlxAtmħ:
ÂHmd Allh tçAlŶ çlŶ AktmAl hðA Alçml wtmAmh، wqd xlSt fyh ĂlŶ AlntAŶj AlĀtyħ:
1/ kl kĺّýn lA bd Ân ykwn bynhmA wAHdħ mn Alnsb AlÂrbç، wlA xAms lhA.
2/ Ahtm hðA AlbHθ bnsbħ Alçmwm wAlxSwS Alwjhy، why Ân ykwn byn kĺّýn Âmwr yjtmçAn fyhA، wynfrd kl wAHd mnhmA çn AlĀxr bAlSdq çlŶ ŝy' mçyn، lA ySdq çlyh AlĀxr.
3/ Alhdf mn drAsħ hðh Alnsbħ hw ĂbrAz AltqArb byn kĺّýn، wbyAn mwATn Alŝbh bynhmA wAlmwATn Alty yftrq fyhA kl wAHd mnhmA çn AlĀxr.
4/ ySdq çlŶ hðh Alnsbħ qDAyA Alslb wAlĂyjAb، fySdq çlyhA AlqDyħ AlsAlbħ AljzŶyħ، wAlqDyħ Almwjbħ AljzŶyħ.
5/ AlmsAŶl Alty qmt᾽bdrAsthA fy hðA AlbHθ kAnt msAŶl wADHħ lm yγlb çlyhA AlxlAf، fÂbrzt hðh Alnsbħ AlçlAqħ byn kĺّýn fy AldrAsħ AltTbyqyħ.
6/ kAn lhðh Alnsbħ ĀθAr bynħ fy ktb AlnHw، fqd wrd bbçD AlÂlfAĎ wAlSyγ Alklyħ AlxASħ bhA، kqwlhm: xSwS mn wjh wŝyAç mn wjh، wqwlhm: Âçm mn wjh wÂxS mn wjh، wmn SyγhA: lys kl، kmA ðkr Abn AlwŕAq bÂnħ lys kl mŵnθ mŵnθ́A bçlAmħ.
7/ hnAk ĂŝkAl fy tHdyd Alnsbħ byn kĺّýn، fqd wjdt᾽tçArD́A byn nsbħ Alçmwm wAlxSwS Alwjhy، wAlçmwm wAlxSwS AlmTlq، fy AlnHw، kAlmfçwl AlmTlq wAlmSdr، wAlmbtdÂ wAlmçrfħ.
8/ ynAqD nsbħ Alçmwm wAlxSwS mn wjh، nsbħ AltbAyn AljzŶy، wmrjç hðh Alnsbħ AlsAlbħ AljzŶyħ mn Alkĺّýn.
9/ wrd AljAnb AltTbyqy lhðh Alnsbħ fy AlnHw wAlSrf، wlm tqtSr çlŶ kĺّýn fy AljAnb AlnHwy fqT bl wrdt mĎAhr hðh Alnsbħ fy AlSrf ÂyD́A.
10/ wrdt hðh Alnsbħ Âkθr mA wrdt fy AlÂHkAm çmwḿA، wqd wrdt fy bçD AlmSTlHAt whw qlyl kAlklAm wAlklm، wAlmsnd wAlAsm، wAlrfç wAlÂsmA'، wAlfçl wAlnAsx.
wxtAḿA ÂwSy mn xlAl hðh AldrAsħ bdrAsħ bAqy Alnsb Alty lm tdrs knsbħ AltsAwy wAltbAyn، wtTbyqhA çlŶ Aldrs AlnHwy.

θbt AlmSAdr wAlmrAjç
- Âbnyħ AlÂsmA' wAlÂfçAl wAlmSAdr، lAbn AlqT́Aç AlSqly، tHqyq wdrAsħ: Â. d. ÂHmd mHmd çbd AldAym، AlnAŝr: dAr Alktb wAlwθAŶq Alqwmyħ – AlqAhrħ، çAm Alnŝr: ١٩٩٩ m.
-ĀdAb AlbHθ wAlmnAĎr، llŝnqyTy، tHqyq: sçwd bn çbd Alçzyz Alçryfy، AlnAŝr: dAr çTA'At Alçlm (AlryAD) - dAr Abn Hzm (byrwt)، AlTbçħ: AlxAmsħ، ١٤٤١ h٢٠١٩ - - m (AlÂwlŶ ldAr Abn Hzm).
- ArtŝAf AlDrb mn lsAn Alçrb، Âbw HyAn AlÂndlsy، tHqyq: d. rjb çθmAn mHmd، mrAjçħ: rmDAn çbd AltwAb. AlTbçħ AlÂwlŶ 1418h1998 /-m.

- ÂsrAr Alçrbyħ، lÂby AlbrkAt AlÂnbAry، çny btHqyqh: mHmd bhjħ AlbyTAr، AlnAŝr: mTbwçAt Almjmç Alçlmy Alçrby bdmŝq.
- AlÂSwl fy AlnHw، Âbw bkr bn AlsrAj، tHqyq: çbd AlHsyn Alftly. AlnAŝr: mŵssħ AlrsAlħ. AlTbçħ AlθAlθħ 1417h1996 /-m.
-ÂmAly Abn Alŝjry، DyA' Aldyn Abn Alŝjry، tHqyq: Aldktwr mHmwd mHmd AlTnAHy، AlnAŝr: mktbħ AlxAnjy، AlqAhrħ، AlTbçħ: AlÂwlŶ، ١٤١٣ h١٩٩١ - - m.
-AlĂyDAH AlçDdy، lÂby çly AlfArsy، tHqyq: d. Hsn ŝAðly frhwd، AlTbçħ: AlÂwlŶ، ١٣٨٩h١٩٦٩ -m.
- AlĂyDAH fy çll AlnHw، Âbw AlqAsm AlzjAjy، AlmHqq: Aldktwr mAzn AlmbArk، AlnAŝr: dAr AlnfAŶs - byrwt، AlTbçħ: AlxAmsħ، 1406 h- - 1986 m.
- Altbyyn çn mðAhb AlnHwyyn AlbSryyn wAlkwfyyn، Âbw AlbqA' Alçkbry، tHqyq: çbd AlrHmn AlslymAn Alçθymyn. 1369h1976 /-m.
- Altðyyl wAltkmyl fy ŝrH ktAb Altshyl، Âbw HyAn AlÂndlsy، tHqyq: d/ Hsn AlhndAwy. AlnAŝr: dAr Alqlm HtŶ Aljz' AlxAms. AlTbçħ AlÂwlŶ 1418h1997 /-m؛ wknwz ĂŝbylyA mn AlsAds HtŶ AlθAmn AlTbçħ AlÂwlŶ 1419h2008 /-m.
- tshyl AlfwAŶd wtkmyl AlmqASd، Abn mAlk AlTAŶy AljyAny، AlmHqq: mHmd kAml brkAt، AlnAŝr: dAr AlktAb Alçrby llTbAçħ wAlnŝr، snħ Alnŝr: ١٣٨٧h١٩٦٧ - -m.
- tshyl AlmnTq، çbd Alkrym bn mrAd AlÂθry، AlnAŝr: dAr mSr llTbAçħ.
-tTwr AlçlAqħ byn AlmnTq AlÂrsTy wAlnHw Alçrby، d. mHmd mHmd çly، jAmçħ ÂsywT qsm Alflsfħ 2010
- AltçryfAt، Alŝryf AljrjAny، DbTh wSHHh jmAçħ mn AlçlmA' bĂŝrAf AlnAŝr. AlnAŝr: dAr Alktb Alçlmyħ byrwt -lbnAn. AlTbçħ: AlÂwlŶ 1403h1983 /-m.
- tçlyq AlfrAŶd çlŶ tshyl AlfwAŶd، AldmAmyny، tHqyq: Aldktwr: mHmd AlmfdŶ، AlTbçħ AlÂwlŶ 1403h1983 ،-m.
-tqryb Althðyb fy çlm AlmnTq، mHmd AljlAly، AlnAŝr: mTbçħ AlĀdAb، Alnjf، AlTbçħ AlθAnyħ 1400h-1997m.
- Altqryb lHd AlmnTq wAlmdxl Ălyh bAlÂlfAĎ AlçAmyħ wAlÂmθlħ Alfqhyħ، Abn Hzm AlÂndlsy، tHqyq: ĂHsAn çbAs، AlnAŝr: dAr mktbħ AlHyAħ – byrwt، AlTbçħ: AlÂwlŶ، 1900.
-Altqryr wAltHbyr، Abn Almwqt AlHnfy، AlnAŝr: dAr Alktb Alçlmyħ، AlTbçħ: AlθAnyħ، ١٤٠٣h١٩٨٣ - -m.
- Altmhyd fy txryj Alfrwç çlŶ AlÂSwl، AlÂsnwy، Hqqh wçlq çlyh wxrj nSwSh: d. mHmd Hsn hytw، AlnAŝr: mŵssħ AlrsAlħ – byrwt AlTbçħ: AlθAnyħ، ١٤٠١ h١٩٨١ - -m.
-Altmhyd fy çlm AlmnTq، çly ŝyrwAny، AlnAŝr: mŵssħ AntŝArAt dAr Alçlm.
- twjyh Allmç، Abn AlxbAz، tHqyq Â. d. fAyz zky mHmd dyAb، ÂstAð AllγwyAt bklyħ Allγħ Alçrbyħ jAmçħ AlÂzhr، AlnAŝr: dAr AlslAm

llTbAçh wAlnŝr wAltwzyç wAltrjmh - jmhwryh mSr Alçrbyh، AlTbçh: AlθAnyh، 1428 h2007 - - m.
- tysyr AltHryr، fy ŝrH ktAb AltHryr yf ÂSwl Alfqh AljAmç byn ASTlAHy AlHnfyh wAlŝAfçyh، Âmyr bAdŝAh AlHnfy، AlnAŝr: mSTfŶ AlbAby AlHlby - mSr (1351 h1932 - - m)، wSwrth: dAr Alktb Alçlmyh - byrwt (1403 h1983 - - m)، wdAr Alfkr - byrwt (1417 h1996 - - m).
- AljnŶ AldAny fy Hrwf AlmçAny، AlmrAdy، tHqyq: d fxr Aldyn qbAwh - AlÂstAð mHmd ndym fADl. AlnAŝr: dAr Alktb Alçlmyh، byrwt - lbnAn AlTbçh AlÂwlŶ، 1413 h1992 /-m.
- HAŝyh AlSbAn، mHmd çly AlSbAn، AlnAŝr: dAr Alktb Alçlmyh، AlTbçh AlÂwlŶ، 1417h-.
- xzAnh AlÂdb wlb lbAb lsAn Alçrb، çbd AlqAdr Albγ dAdy، tHqyq: çbd AlslAm hArwn. AlnAŝr: mktbh AlxAnjy bAlqAhrh. AlTbçh AlrAbçh 1418h1997 /-m.
- AlxSAŶS، Âbw AlftH bn jny (t392h-)، tHqyq: mHmd çly AlnjAr. AlnAŝr dAr AlhdŶ llTbAçh wAlnŝr. AlTbçh AlθAnyh.
-xlASh AlmnTq، çbd AlhAdy AlfDly، AlnAŝr: mŵssh dAr mçArf Alfqh AlĂslAmy، AlTbçh AlθAlθh 1428-2007.
-dywAn lbyd bn rbyçh، AlnAŝr: dAr SAdr bbyrwt.
- sr SnAçh AlĂçrAb، Abn jny، AlnAŝr: dAr Alktb Alçlmyh byrwt-lbnAn، AlTbçh: AlÂwlŶ 1421h2000 -m .
- ŝrH AlÂŝmwny çlŶ Âlfyh Abn mAlk، AlÂŝmwny، tHqyq: çbd AlHmyd Alsyd mHmd çbd AlHmyd. AlnAŝr: Almktbh AlÂzhryh lltrAθ.
- ŝrH AlĂmAm AlfArDy çlŶ Âlfyh Abn mAlk، llfArDy AlHnbly، tHqyq: Âbw Alkmyt، mHmd mSTfŶ AlxTyb، AlnAŝr: dAr Alktb Alçlmyh، lbnAn – byrwt، AlTbçh: AlÂwlŶ، ١٤٣٩ h٢٠١٨ - - m.
- ŝrH Abn çqyl çlŶ Âlfyh Abn mAlk، Abn çqyl AlhmdAny، tHqyq: mHmd mHyy Aldyn çbd AlHmyd. 1418h1997 /-m.
- ŝrH Abn AlnAĎm çlŶ Âlfyh Abn mAlk، Abn AlnAĎm bdr Aldyn mHmd bn mAlk، tHqyq: mHmd bAsl çywn Alswd، AlnAŝr: dAr Alktb Alçlmyh.
- ŝrH Altshyl، Abn mAlk AlTAŶy AljyAny، tHqyq: çbd AlrHmn Alsyd mHmd Almxtwn. AlnAŝr: dAr hjr. AlTbçh AlÂwlŶ 1410h1990 /-m.
- ŝrH AltSryH çlŶ AltwDyH Âw AltSryH bmDmwn AltwDyH fy AlnHw، xAld bn çbd Allh AlÂzhry، AlnAŝr: dAr Alktb Alçlmyh. AlTbçh AlÂwlŶ. 1421h2000 /-m
- ŝrH AltSryf، AlθmAnyny، AlmHqq: d. ĂbrAhym bn slymAn Albçymy، AlnAŝr: mktbh Alrŝd، AlTbçh: AlÂwlŶ، 1419h1999-m.
- ŝrH jml AlzjAjy، Abn çSfwr، tHqyq: d. SAHb Âbw jnAH. AlnAŝr: çAl-m Alktb. AlTbçh AlÂwlŶ 1419h1999 /-m.
-ŝrH Alslm Almnwrq، çbd AlrHmn AlÂxDry، AlnAŝr: mktbh dAr AlÂmAn AlrbAT.
- ŝrH ŝAfyh Abn AlHAjb، AlrDy AlĂstrAbAðy، tHqyq: mHmd nwr AlHsn wĀxryn. AlnAŝr: dAr Alktb Alçlmyh byrwt - lbnAn.

- ŝrH ŝðwr Alðhb، lljwjry، tHqyq: nwAf bn jzA' AlHArθy، ÂSl AltHqyq: rsAlħ mAjstyr llmHqq، AlnAŝr: çmAdħ AlbHθ Alçlmy bAljAmçħ AlĂslAmyħ، Almdynħ Almnwrħ، Almmlkħ Alçrbyħ Alsçwdyħ، AlTbçħ: AlÂwlŶ، ١٤٢٣ h٢٠٠٤/- m.
- ŝrH AlkAfyħ AlŝAfyħ، Abn mAlk AlTAŶy AljyAny، tHqyq: çbd Almnçm ÂHmd hrydy. AlnAŝr: jAmçħ Âm AlqrŶ mrkz AlbHθ Alçlmy wĂHyA' AltrAθ AlĂslAmy klyħ Alŝryçħ wAldrAsAt AlĂslAmyħ mkħ Almkrmħ. AlTbçħ: AlÂwlŶ.
- ŝrH kAfyħ Abn AlHAjb، AlrDy AlĂstrAbAðy، tHqyq: d. Hsn HfĎy، wyHyŶ bŝyr mSry، AlnAŝr: çmAdħ AlbHθ Alçlmy jAmçħ AlĂmAm، AlTbçħ AlθAnyħ 1422h-.
-ŝrH ktAb sybwyh، AlsyrAfy، tHqyq: ÂHmd Hsn mhdly، çly syd çly، AlnAŝr: dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt – lbnAn، AlTbçħ: AlÂwlŶ، ٢٠٠٨m.
- ŝrH mfSl Alzmxŝry، Abn yçyŝ AlSnçAny، tHqyq Aldktwr Ămyl bdyç yçqwb، AlnAŝr: dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt - lbnAn، AlTbçħ: AlÂwlŶ، 1422 h2001 - - m.
- ŝrH Almqdmħ AlkAfyħ fy çlm AlĂçrAb، Abn AlHAjb، tHqyq: jmAl çbd AlçATy، AlnAŝr: mktbħ nzAr mSTfŶ AlbAz، AlTbçħ AlÂwlŶ 1418-1997.
- ŝrH Almqdmħ AlmHsbħ، Abn bAbŝAð، AlmHqq: xAld çbd Alkrym، AlnAŝr: AlmTbçħ AlçSryħ - Alkwyt، AlTbçħ: AlÂwlŶ، 1977m.
- ŝrH Almlwky fy AltSryf، Abn yçyŝ AlSnçAny، tHqyq: fxr Aldyn qbAwħ. AlnAŝr: Almktbħ Alçrbyħ bHlb. AlTbçħ AlÂwlŶ 1393h1973 /-m.
- DwAbT Almçrfħ wÂSwl AlAstdlAl wAlmnAĎrħ، çbd AlrHmn bn Hsn bn Hbnkħ AlmydAny، AlnAŝr dAr Alqlm byrwt، AlTbçħ AlθAnyħ 1401h-.
- DwAbT Alfkr AlnHwy، lldktwr: mHmd çbd AlftAH AlxTyb، AlnAŝr: dAr AlbSAŶr llTbAçħ wAlnŝr، 2006.
- çll AlnHw، Abn AlwrAq، AlmHqq: mHmwd jAsm mHmd Aldrwyŝ، AlnAŝr: mktbħ Alrŝd - AlryAD Alsçwdyħ، AlTbçħ: AlÂwlŶ، 1420 h - - 1999m.
- fSwl AlbdAŶç fy ÂSwl AlŝrAŶç، ŝms Aldyn AlfnAry Alrwmy، tHqyq: mHmd Hsyn mHmd Hsn ĂsmAçyl، AlnAŝr: dAr Alktb Alçlmyħ، byrwt – lbnAn، AlTbçħ: AlÂwlŶ، ٢٠٠٦ m - ١٤٢٧ h-.
- AlktAb، çmrw bn çθmAn bn qnbr Âbw bŝr، Almlqb sybwyh، tHqyq: çbd AlslAm mHmd hArwn، AlnAŝr: mktbħ AlxAnjy- AlqAhrħ، AlTbçħ: AlxAmsħ 1430 h2009/-m.
- AllbAb fy çll AlbnA' wAlĂçrAb، Âbw AlbqA' Alçkbry، tHqyq: d/ çbd AlĂlh AlnbhAn، AlnAŝr: dAr Alfkr bdmŝq، AlTbçħ: AlÂwlŶ، 1416h /-1995m.
- Allmç fy Alçrbyħ، Abn jny، AlmHqq: fAŶz fArs، AlnAŝr: dAr Alktb AlθqAfyħ - Alkwyt.
- Almŏkr wAlmŵnθ، Âbw bkr AlÂnbAry، AlmHqq: mHmd çbd AlxAlq çDymħ، mrAjçħ: d. rmDAn çbd AltwAb، AlnAŝr: jmhwryħ mSr Alçrbyħ

- wzArh AlÂwqAf - Almjls AlÂçlŶ llŝŵwn AlĂslAmyh - ljnh ĂHyA' AltrAθ، snh Alnŝr: 1401h1981 - -m.
-AlmrAr Alfqçsy HyAth wmA tbqŶ mn ŝçrh، mjlh Almwrd AlçrAqyh، llbAHθ: nzry Hmwdy Alqysy، Alçdd AlθAny 1978m.
- Almrtjl fy ŝrH Aljml، Abn AlxŝAb، tHqyq wdrAsh: çly Hydr (Âmyn mktbh mjmç Allyh Alçrbyh bdmŝq)، AlTbçh: dmŝq، 1392 h1972 - -m.
- AlmsAçd çlŶ tshyl AlfwAŶd، lbhA' Aldyn bn çqyl، tHqyq: d. mHmd kAml brkAt، AlnAŝr: jAmçh Âm AlqrŶ (dAr Alfkr، dmŝq - dAr Almdny، jdh)، AlTbçh: AlÂwlŶ.
-Almrŝd Alslym fy AlmnTq AlHdyθ wAlqdym، çwD Allh HjAzy، dAr AlTbAçh AlmHmdyh، AlTbçh AlsAdsh.
- mçAny AlqrĀn wĂçrAbh، Âbw ĂsHAq AlzjAj، tHqyq: çbd Aljlyl çbdh ŝlby، AlnAŝr: çAlm Alktb – byrwt، AlTbçh: AlÂwlŶ ١٤٠٨h١٩٨٨ - -m.
- mçjm AlmSTlHAt AlnHwyh wAlSrfyh، d. mHmd smyr Allbdy، AlnAŝr: mŵssh AlrsAlh dAr AlfrqAn، AlTbçh AlÂwlŶ 1405h.
- mγny Allbyb çn ktb AlÂçAryb، jmAl Aldyn bn hŝAm، tHqyq: mHmd mHyy Aldyn çbd AlHmyd. AlnAŝr: Almktbh AlçSryh. 1428h2007 /–m.
- AlmfSl fy Snçh AlĂçrAb، Alzmxŝry، tHqyq: çly Âbw mlHm، AlnAŝr: mktbh AlhlAl، byrwt AlTbçh: AlÂwlŶ، 1993.
-AlmqAbsAt، lÂby HyAn AltwHydy، tHqyq: Hsn Alsndwby، AlnAŝr: dAr sçAd AlSbAH، AlTbçh AlθAnyh، ١٩٩٢m.
- AlmqASd AlŝAfyh fy ŝrH AlxlASh AlkAfyh (ŝrH Âlfyh Abn mAlk)، llŝATby، AlmHqq: mjmwçh mHqqyn: Aljz' AlÂwl/ d. çbd AlrHmn Alçθymyn، Aljz' AlθAny/ d. mHmd ĂbrAhym AlbnA، Aljz' AlθAlθ/ d. çyAd bn çyd Alθbyty، Aljz' AlrAbç/ d. mHmd ĂbrAhym AlbnA/d. çbd Almjyd qTAmŝ، Aljz' AlxAms/ d. çbd Almjyd qTAmŝ، Aljz' AlsAds/ d. çbd Almjyd qTAmŝ، Aljz' AlsAbç/ d. mHmd ĂbrAhym AlbnA/d. slymAn bn ĂbrAhym AlçAyd/d. Alsyd tqy، Aljz' AlθAmn/ d. mHmd ĂbrAhym AlbnA، Aljz' AltAsç/d. mHmd ĂbrAhym AlbnA. AlnAŝr: mçhd AlbHwθ Alçlmyh wĂHyA' AltrAθ AlĂslAmy bjAmçh Âm AlqrŶ - mkh Almkrmh، AlTbçh: AlÂwlŶ، ١٤٢٨ h٢٠٠٧ - - m.
- AlmqASd AlnHwyh fy ŝrH ŝwAhd ŝrwH AlÂlfyh، Alçyny، tHqyq: Â. d. çly mHmd fAxr، Â. d. ÂHmd mHmd twfyq AlswdAny، d. çbd Alçzyz mHmd fAxr، AlnAŝr: dAr AlslAm llTbAçh wAlnŝr wAltwzyç wAltrjmh، AlqAhrh - jmhwryh mSr Alçrbyh، AlTbçh: AlÂwlŶ، 1431 h2010 - - m.
- AlmqtDb، mHmd bn yzyd Âbw AlçbAs، Almçrwf bAlmbrd، tHqyq: mHmd çbd AlxAlq çDymh، AlnAŝr: çAlm Alktb - byrwt. 1431h2010/-m.
- mqdmh fy çlm AlmnTq، d. nAyf bn nhAr، AlnAŝr: mŵssh wçy lldrAsAt wAlÂbHAθ، qTr، AlTbçh AlθAnyh، 2016.
- Almmtç fy AltSryf، Abn çSfwr، tHqyq: fxr Aldyn qbAwh. AlnAŝr: mktbh lbnAn nAŝrwn.
-mn ÂsrAr Allyh، lldktwr: ĂbrAhym Ânys، AlnAŝr: mktbh AlÂnjlw AlmSryh، AlTbçh AlθAlθh 1966.

-mnAhj AlbHθ fy Allγħ، lldktwr: tmAm HsAn، mktbħ AlÂnjlw AlmSryħ.
- mnAhj AltÂlyf AlnHwy، krym AlxAldy، AlnAŝr: dAr SfA' llnŝr wAltwzyç çmAn، 2006.
-AlmnTq wAlnHw AlSwry، d. Th çbd AlrHmn، AlnAŝr: dAr AlTlyçħ llTbAçħ wAlnŝr، AlTbçħ AlÂwlŶ 1983m.
- AlmnSf، Abn jny، tHqyq: ĂbrAhym mSTfŶ wçbd Allh Âmyn. AlnAŝr: dAr ĂHyA' AltrAθ Alqdym.
- ntAŶj Alfkr fy AlnHw، Âbw AlqAsm Alshyly، AlnAŝr: dAr Alktb Alçlmyħ - byrwt. AlTbçħ AlÂwlŶ 1412h1992 /-m.
-nsbħ Alçmwm wAlxSwS AlmTlq، fy AlnHw wAltSryf drAsħ tÂSylyħ tTbyqyħ، llbAHθ d. çbd Alçzyz bn çly AlγAmdy، bHθ mnŝwr fy mjlħ Alçlwm Alçrbyħ، jAmçħ AlĂmAm mHmd bn sçwd AlĂslAmyħ Alçdd (54) çAm 1441-2019.
- hmç AlhwAmç fy ŝrH jmç AljwAmç، jlAl Aldyn AlsywTy، AlmHqq: çbd AlHmyd hndAwy، AlnAŝr: Almktbħ Altwfyqyħ fy mSr.